الأمم المتحدة

A/59/PV.112

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١١٢**

الثلاثاء، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مشروع القرار (A/59/L.64)

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بإتاحة هذه الفرصة لكي تعرب عن آرائها حيال التغييرات المقترحة في عضوية مجلس الأمن وأساليب عمله. تبرز هذه المسائل بينما نناقش مجموعة واسعة من الاقتراحات التي سيتناولها القادة حينما يجتمعون هنا في أيلول/سبتمبر. وأود القول في البداية إننا، ولئن تعتبر كندا توسيع مجلس الأمن هدفا قيما، نناشد الدول الأعضاء ألا تسمح لهذه المسألة الوحيدة أن تصرفنا بلا مبرر عن العديد من المواضيع الأخرى البالغة الأهمية التي نريد لقادتنا أن يناقشوها بشكل حاسم في أيلول/سبتمبر. وتشمل تلك المواضيع اتخاذ تدابير ملموسة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واتخاذ خطوات عملية لحماية سلامة المواطنين وأمنهم، أينما كانوا يعيشون؛ وبذل جهود مجددة لتحقيق الاعتراف بحقوق الإنسان وإنفاذها؛ وتقديم اقتراحات لجعل إدارة الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر شفافية وأكثر مساءلة.

وأتكلم بصراحة إذ أقول إن حزمة الاقتراحات الجريئة والواسعة ملحة أكثر من إجراء التغييرات في تشكيل مجلس الأمن. وبالتالي، فإننا نحث الزملاء، بينما نناقش مشروع القرار قيد النظر ونبت فيه، على ألا يغفلوا عن الأولويات الحقيقية للعالم، الواردة في جدول الأعمال الملح ذاك الذي يعول المواطنون علينا لكي نتناوله وننجزه في أيلول/سبتمبر.

(تكلم بالفرنسية)

وبعد قولي هذا، أود أن انتقل إلى المسألة قيد المناقشة اليوم. توافق كندا على أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن. ونوافق على انه ينبغي أن تمثل مختلف المناطق بشكل أكثر إنصافا في المجلس؛ وينبغي أن تكون هناك مشاركة أكثر تكرار وتعزيزا للدول المتوسطة الحجم والصغيرة؛ وأنه ينبغي دراسة مدة الولايات وينبغي النظر في إمكانية إعادة الانتخاب بصورة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-41613 (A)

0541613

متتالية. كما نوافق على أنه ينبغي تحديث أساليب عمل المجلس لجعلها أكثر شفافية وأكثر شمولية وأكثر استجابة.

(تكلم بالانكليزية)

ولكن هناك معلما آخر لمشروع القرار المعروض علينا لا يمكن لكندا أن توافق عليه وهو: إننا نعارض بشكل ثابت إضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن. ويجب ألا تعتبر تعليقاتي أنني أشك في قيمة الدول التي تسعى إلى تلك المقاعد الدائمة أو في إخلاص وحسن نية جهودها وجهود المقدمين الآخرين لمشروع القرار A/59/L.64. فلقد أظهر كل من المتطلعين إلى هذه المقاعد التزاما حقيقيا وهاما بهذه المؤسسة، وعمل كل منهم بامتياز كبير في الجمعية، وفي الواقع، بصفته عضوا منتخبا في مجلس الأمن. وتعتز كندا بأن تعتبر كل منهم صديقا. ولكنني أتكلم دعما لمبادئ تؤمن بها كندا بشدة – وهي مبادئ نؤمن بأنها يجب أن تنظم الطريقة التي نجدد ونحسن بها مجلس الأمن وأسلوب عمله.

لقد شغل الأعضاء الدائمون في المجلس مقاعدهم في عصر بعيد ومختلف جدا. وكانت القوى التي شكلت إنشاء الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب قوى فريدة بالنسبة إلى ذلك العصر. وإن الظروف تغيرت وتبدلت التوازنات الإقليمية، وتطورت احتياجات العالم وتحدياته. ومهما كانت مزايا الصيغة المبتكرة في عام ١٩٤٥ وقتئذ، فإن الاختلافات الواسعة في الواقع اليوم لا بد من عكسها في النهج الذي نتبعه نحو إصلاح مجلس الأمن في يومنا هذا.

إنني لا أتكلم عن مجرد التحولات في السكان والقوة النسبية. إنما أشير أيضا إلى بروز قيم يجري تشجيعها وتعزيزها الآن هنا وفي جميع أرجاء العالم: قيم مثل الديمقراطية والمساءلة والمرونة والإنصاف – وهي قيم لا تحبذ فكرة موسعة لمزايا ذات مستويين في المؤسسة الوحيدة في العالم التي تحظى بانتشار عالمي وعضوية شاملة. وفي ذلك السياق، لا بد أن ينظر إلى مجلس عام ١٩٤٥ بوصفه شذوذا يتعين التكيف معه، وليس بوصفه نموذجا للاقتداء به.

وتؤمن كندا، من حيث المبدأ، بأن انضمام أعضاء دائمين إضافيين إلى مجلس الأمن لن يخدم على أفضل وجه مصالح هذه المؤسسة أو المصالح الطويلة الأجل للأغلبية الساحقة للدول الأعضاء فيها. وسيكون هذا الانضمام خيانة للقيم التي طورتها الدول الأعضاء بمرور الزمن. وسيمنع التخصيص المنصف والمرن للمقاعد. وسيقلل من مساءلة المجلس في وقت توجد حاجة شديدة إلى تلك الفضيلة. وسيحرم مناطق العالم من طريقة ديمقراطية منتظمة لكي تقرر بأنفسها تمثيلها في أهم هيئة لهذه المؤسسة.

وإذ أتكلم عن الديمقراطية، فإن مؤيدي مشروع القرار ذكروا في المناقشة أن العملية التي يقترحونها عملية ديمقراطية. ولا أعلم أية ديمقراطية هي التي تسمح بانتخاب واحد بتأهيل الفائز ليستمر في ولايته إلى الأبد. وفي الواقع، لو كان ذلك الخيار متاحا في كندا، لما كنت موجودا هنا اليوم.

ونادرا ما تتحسن الحالة بإدراج حكم يتوخى إجراء استعراض وهمي وغير ذي مغزى في المستقبل البعيد جدا. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن الصيغة المقترحة في مشروع القرار قيد المناقشة أن تقضي على احتمال أن تتمكن حقا دولة عضو من تمثيل مصالح منطقتها في المجلس. ومن شأن إضافة أعضاء دائمين أن تسفر عن نتائج هامة وسلبية من خلال ما يعرف بالأثر المتتالي. وحيث أن الأعضاء الدائمين في المجلس، يتوقعون كحق لهم، التمتع بمقاعد مخصصة في مجموعة واسعة متعددة من الهيئات الفرعية والهيئات ذات الصلة، فمن شأن إضافة أعضاء دائمين جدد أن يقلل فرص بقية الدول الأعضاء في أن تخدم في تلك الهيئات. ولعل أهم أمر، من وجهة نظر مصالح هذه المؤسسة، أن تعيين بعض من

الدول الأعضاء بوصفها أعضاء دائمين إضافيين من شأنه أن يؤدي إلى استدامة نظام جامد لا يتناسب مع وجود عالم دينامي. ومن يمكنه أن يتنبأ بما ستتطلبه ظروفنا بعد ٢٠، أو ٤٠ أو ٦٠ عاما أخرى. لقد رأينا وعشنا القيود المتأصلة في صيغة جامدة تفضل التركيبة الثابتة على التركيبة المرنة. فلنعمل على ألا نكرر أخطاء الماضي.

وتفضل كندا نهجا لتوسيع المجلس من شأنه أن يعبر عن القيم التي نسعى جميعا إلى تعزيزها. وفي يوم الجمعة الماضي، عممت إيطاليا مشروع قرار بالنيابة عن مجموعة من الدول الأعضاء، بما فيها كندا، أيدت جميعها تحقيق توافق في الآراء واسع النطاق. ويقضي ذلك الاقتراح، بدلا من زيادة عدد الأعضاء الدائمين، بإضافة مقاعد تُخصص بصورة دائمة لمناطق معينة، بينما يترك للدول الأعضاء في تلك المناطق لكي تقرر، من وقت إلى آخر، أيا من أعضائها سيكون أكثر ملاءمة لشغل هذه المقاعد ولأي فترة زمنية. إن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء مرن من حيث أنه يترك الأمر للمناطق لتحديد فترة كل ولاية إقليمية. ونهجه ديمقراطي ويتسم بخضوعه للمساءلة إذ أنه ينص على إجراء انتخابات دورية وعلى إعادة الانتخابات على فترات تحددها كل منطقة. وبتلك الطريقة، ستكون هناك دائما فرصة للتكيف مع الظروف والاحتياجات المتغيرة.

وسيخلصنا هذا أيضا من اتخاذ قرار ضار يثير الفرقة بيننا، وهو ما يفرضه علينا مشروع القرار المعروض علينا، والمتمثل في الاختيار من بين مرشحين، كل منهم جدير في حد ذاته، يسعون إلى التمتع بمكانة خاصة بحصولهم على مقعد دائم يواصلون شغله في المستقبل، أيا كان هذا المستقبل.

ولذلك ستصوت كندا ضد مشروع القرار المعروض علينا، لكل أسباب التي أوردناها. ومن أجل الحفاظ على مصالح هذه المؤسسة، وبغية تأمين قدرتها على مواجهة المستقبل بمرونة وعدالة، نحث الدول والأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): ذكرت نيوزيلندا عدة مرات في قاعدة الجمعية العامة أن الهيكل الحالي لمجلس الأمن غير تمثيلي وينطوي على مفارقة تاريخية.

ويتمثل شغلنا الشاغل لدى النظر في طبيعة توسيع عضوية مجلس الأمن، في كفالة أن يصبح مجلس الأمن أكثر فعالية وتمثيلا للقرن الحادي والعشرين. ويتعين أن تدخل اليابان في أية توسيع للمجلس يبعث على الارتياح.

وفي ما يتعلق بمناقشة اليوم، نشيد بجهود مقدمي مشروع القرار للمضي قدما في هذه المناقشة المتعلقة بكل من تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله.

وتود نيوزيلندا في معرض مناقشة مشروع القرار المعروض علينا، أن تبرز مبدأين أساسيين. أولا، عارضنا منذ عام ١٩٤٥ أي توسيع لحق النقض. ومشروع القرار الحالي غير واضح، حتى الآن بما لا يرقى إليه شك بشأن هذه النقطة. ويجب في رأينا ألا يكون هناك أي مجال للغموض في مشروع قرار من هذا النوع.

ثانيا، نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ المساءلة. وفي ما يتعلق بإضافة أعضاء دائمين جدد، نفضل بقوة أن تكون هناك آلية تنص على أن تكون العضوية الدائمة خاضعة ”للاستعراض“. وهذا الاستعراض ينبغي أن يكون دوريا، مثلما اقترحت السويد، وألا يكون عملية تحدث مرة واحدة.

إن الإصلاح الناجح لمجلس الأمن يكتسي أهمية شديدة لنيوزيلندا. ولا نريد أن يكون مصير هذه العملية الفشل. ونحن على استعداد للنظر في جميع الخيارات ونأمل

أن يتسنى الوصول إلى نتيجة تبعث على الارتياح وتعبر عن مبادئنا الأساسية.

ومشروع القرار بصيغته الحالية لا يعبر عن تلك المبادئ الأساسية.

السيدة ريفيرا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن شكرنا تجاه عملية إعادة التفكير الشاملة التي نجريها الآن. لقد أعطى تقرير الفريق رفيع المستوى، وتقرير الأمين العام، وأخيرا مشروع الوثيقة الختامية التي قدمتموها، سيادة الرئيس، إلينا بعد إجراء المشاورات السابقة زخما لعملية المفاوضات التي بدأناها منذ سنوات عديدة.

إن بلدي بوصفه من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، يؤيد تمام التأييد الهدف النهائي للإصلاح - وهو تعزيز النظام المتعدد الأطراف على أساس مبادئ القانون الدولي، وخاصة تلك المتعلقة بالمساواة القانونية بين الدول. ولذلك السبب نعتقد أن إصلاح الجهاز قيد النظر الآن، مع مراعاة التأثير التاريخي لهذا الإصلاح، لا يمكن تنفيذه إلا إذا استطعنا أن نعتمد على أكبر تأييد سياسي ممكن من جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ولذلك السبب، نرى أنه من الأهمية القصوى تخصيص الوقت اللازم كيما نحلل بدقة جميع الخيارات والعواقب الممكنة لإصلاح المجلس، وألا نتسرع في اتخاذ قرار قد يؤدي إلى انقسام كبير في ما بين الدول الأعضاء.

ولا يمكن لأوروغواي أن تؤيد أي إصلاح لمجلس الأمن يتوخى زيادة عدد الأعضاء الذين لهم حق النقض. ونحن، كما ذكرنا مرارا من قبل، نعارض بقوة حق النقض الذي يقوض إحدى الدعامات الأساسية للقانون الدولي العام: ألا وهو مبدأ المساواة في السيادة في ما بين الدول.

ونعتقد أن حق النقض ربما كان ضروريا في ظل ظروف تاريخية تختلف اختلافا كبيرا عن الظروف الحالية، وأنه من دون شك لا يعزز الديمقراطية في المنظمة — والديمقراطية أحد الأهداف التي نعتز بها والتي ما برحنا نعمل عملا دؤوبا من أجلها بالتعاون مع الأعضاء الآخرين.

ولعل وفود بلدنا الأولى إلى المنظمة قد أعربت عن ذلك بقدر أكبر من البلاغة. فقد ذكر السيد شارلون ممثل أوروغواي، أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ ما يلي:

> ”قد يكون هناك اليوم أمل في أن يصبح حق النقض في المستقبل القريب طي النسيان، مثلما حدث لعجلة الغزل الدوارة والساطور البرونزي، ولا يصبح للشعوب أكثر من علامة ورمز لعالم اختفى كان يقوم على أساس من عدم المساواة بين الدول، وامتيازات القوة، وعدم احترام سيادة القانون والأخلاق“. (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة، الجلسات العامة، الجلسة ٣٨٤، الفقرة ٨٧ بالانكليزية).

ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه العديد من الممثلين الذين تكلموا قبل بشأن تركيز الجهود على مسألة إصلاح مجلس الأمن. وفي حين أن هذا جانب مهم من جوانب إصلاح هذه المنظمة، فهو ليس نهاية الطريق. فنحن بحاجة إلى أن نواصل العمل لمعالجة قضايا أساسية أخرى، من قبيل تعزيز التنمية وتنشيط وتعزيز الجمعية العامة؛ وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان؛ وإنشاء لجنة بناء السلام.

السيد فيربكه (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): خلال السنوات العشر الماضية، شاركت بلجيكا بنشاط في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد نسقنا تفكيرنا

بهذا الشأن في إطار مجموعة تضم ١٠ بلدان؛ وهدفنا هو تحقيق إصلاح يتصف بالواقعية والعملية والتوازن، بما يمكننا من المواءمة بين كفاءة المجلس وطابعه التمثيلي. وبالنسبة لنا، فليست لنا مصلحة وطنية مباشرة أو طموحات خاصة؛ بل إن دافعنا هو اقتناعنا بأن الحفاظ على شرعية المجلس وسلطته هو في صالح المنظمة، وبالتالي فهو في صالحنا جميعاً. كما أننا مقتنعون بأنه بغية تحقيق ذلك، لا غنى عن مواءمة تشكيل مجلس الأمن مع واقع عالمنا اليوم. وعلى هذا الأساس، وضعنا عدداً من الأفكار والاقتراحات على أمل أن نتمكن من الإسهام في هذه المناقشة بصورة بناءة.

وتنعكس تلك الأفكار الآن في مشروع القرار A/59/L.64، الذي بادرت بتقديمه ألمانيا والهند واليابان. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بنوده الأربعة الرئيسية: توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة؛ والتوسيع المتوازن بين المجموعات الجغرافية وبين الشمال والجنوب؛ وبند المراجعة، الأمر الذي يمكن المجلس من مواكبة التطورات العالمية؛ والتشديد على أساليب العمل، بهدف ضمان مزيد من الشفافية والانفتاح في عمل المجلس. وقررنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار لأننا وافقنا على الاقتراح الذي قدمته مجموعة الأربعة.

ومن الواضح أن العنصر الأول – توسيع فئتي العضوية – هو أهم ما يميز هذا الاقتراح. وهنا، قد نتساءل لماذا يأتي بلد مثل بلجيكا ويؤيد إنشاء مقاعد دائمة جديدة. والرد ببساطة هو أننا نؤمن بأن وجود أعضاء دائمين يجعل المجلس فعالاً في إدارة مسائل تمس السلم والأمن الدوليين. والقصد هنا هو الفعالية، بل والهيبة أيضاً. ومن خلال الجمع على مائدة واحدة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في الساحة الدبلوماسية الدولية – تلك الأطراف التي تسهم بأكبر إسهام، دبلوماسياً وعسكرياً ومالياً، في هذه المنظمة – يستطيع المجلس أن يتكلم بصوت لا يمكن أن يتجاهله أحد.

وفضلاً عن ذلك، فإن المركز الدائم يلزم الأعضاء بتحمل أعبائهم بالكامل وبإحساس بالمسؤولية: فالمقعد الدائم يلزم البلد باتخاذ موقف أسمى وإيلاء التنمية الهيكلية الأولوية على المسائل الهامشية. فهل تكون لمجلس الأمن نفس الهيبة بأعضائه غير الدائمين فحسب؟ وهل تكون لقراراته نفس القوة؟ علينا أن نسلم بأن العالم قد تغير وأنه ليس هناك من سبب لقصر هذا المركز على الأعضاء الدائمين الخمسة ما بعد الحرب. ولن يكون لإصلاح المجلس مغزى إلا إذا كان الغرض منه تجسيد وقائع الجغرافيا السياسية على نحو أفضل.

ومن الواضح أن ذلك لا يعني أن الدول الأخرى ليس لديها نفس الاهتمام بأن تتوفر لها فرصة الانضمام إلى عضوية مجلس الأمن. فالدول غير دائمة العضوية أيضاً يجب تمكينها من أن تسهم بنشاط في عمل المجلس. والطابع غير الدائم لولاياتها وتجديد المجلس بشكل مستمر يمكن المجلس من الاستفادة من النهج الإبداعية والأفكار والآراء التي يمكن ان تثري النقاش وتجنبه التحول إلى ناد ”مغلق“. وهنا أيضاً، لا بد لنا من مراعاة التغيرات التي طرأت وضمان تمثيل أفضل للبلدان النامية.

وأود أيضاً أن أشير إلى أن هذا الاقتراح سيمكن بلدان الجنوب من أن تصبح أعضاء دائمين. وبصورة خاصة، وبناء على اقتراح النموذج – ألف للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، سيمنح مقعدين دائمين للقارة الأفريقية. ونرى أن هذا التحرك الهام أمر مشروع من حيث تمثيلية المجلس. وأشير أيضاً إلى أنه في الأعوام الأخيرة، كانت أفريقيا محور تركيز مجلس الأمن إلى حد كبير. وإذا انضمت إلى المجلس قوى إقليمية أفريقية مستعدة لتحمل مسؤوليتها لمنع الأزمات والتوسط لحلها، بالاستفادة من معرفتها بالمنطقة وبالحالة في أفريقيا، سيكون ذلك في رأينا قيمة مضافة للمجلس.

واليوم، فإن تجنب اتخاذ قرار – تجنب التحرك – غير جائز. وكلنا نعلم أن عدم اتخاذ قرار يعني استمرار الحالة الراهنة أو تثبيت الوضع القائم في عالم يتغير باستمرار. وعدم التكيف يرقى إلى النكوص. ولا أعتقد أن تلك هي الرسالة التي نود أن نوجهها في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، أبدأ بشكركم على تنظيم هذا النقاش.

تشارك الدانمرك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.64. والدانمرك تؤمن بوجود أمم متحدة قوية، أمم متحدة تتناسب قراراتها مع آراء ورغبات الدول الأعضاء. وتؤمن الدانمرك أن تشكيل مجلس الأمن يجب أن يعبر عن العالم كما نراه اليوم. وتؤمن الدانمرك أن التحديات التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين لا يمكن التصدي لها إلا من خلال تعزيز شرعية عمل مجلس الأمن ومصداقيته وفعاليته. وأخيراً، تؤمن الدانمرك أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار بشأن إصلاح المجلس. ولذلك، قررنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا.

إن التشكيل الحالي لمجلس الأمن هو تعبير عن عالم لم يعد قائماً. ونحن بحاجة إلى مجلس أمن يمكن المجتمع الدولي من التصدي بفعالية للتحديات التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. وعلى مجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز السلم والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية. ولكن تحقيق ذلك يتطلب تمثيلاً أوسع وأكثر فاعلية. ثمة أغلبية عريضة من الأعضاء أبدت في الأشهر الأخيرة تأييداً واضحاً لإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته.

والدانمرك تتشاطر ذلك الرأي، وقد أعربت عن تأييدها لتوسيع العضوية: التوسيع الذي يتحقق من خلال زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، ومن خلال ضم بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو كأعضاء دائمين.

ومشروع القرار المعروض علينا لا يلبي هذه النظرة فحسب، بل إنه يزيد عليها. فهو يلبي شواغلنا بتحديد مستقبل مجلس الأمن في إطار تمثيل إقليمي أكثر توازناً. وبتلك الطريقة ستقوى كثيرا الأصوات الممثلة للعالم كله، مما يعزز مشروعية قرارات مجلس الأمن ومصداقيتها وفعاليتها. وأقصد بالفعالية هنا ازدياد الضغط الجماعي للالتزام بقررات مجلس الأمن. كما أن اتساع نطاق التمثيل سوف يعزز قدرة المجلس على الاستجابة لآراء جميع الدول الأعضاء ولاحتياجاتها. وفي هذا الصدد، ندعو الأعضاء الأفريقيين في الجمعية العامة إلى تأييد هذا الاقتراح، لأن فيه تعزيزا كبيرا للنفوذ الأفريقي في مجلس الأمن.

ومجلس الأمن الذي له هذه المؤهلات هو عين ما تعمل الدانمرك من أجله على مر السنين. ونؤيد بقوة هذا النهج المتعدد الأطراف كطريقة للتعامل مع عالم الغد.

ولن يمثل اعتماد مشروع القرار A/59/L.64 وتنفيذه ختام عملية إصلاح مجلس الأمن، وإنما بدايتها فقط. وفي شرط الاستعراض آلية ممتازة للمحافظة على استمرار الحوار داخل الجمعية العامة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

أما إذا لم يكن بإمكاننا، نحن الجمعية العامة، أن نتخذ قرارا بشأن هذه المسألة الهامة إلا عندما نتفق جميعا عليها، فلن نتحرك قيد أنملة للأمام. لقد حان الوقت لتقديم تنازلات؛ حان وقت الحسم. ويتيح لنا مشروع القرار المطروح فرصة فريدة للعمل. فهذه المسألة، كما نعلم جميعا علم اليقين، مدرجة في جدول الأعمال منذ أكثر من ١٢ عاما. وسوف يشكل البت فيها سريعا قفزة كبيرة للأمام في جهودنا المشتركة المبذولة لإحراز تقدم فيما يتعلق بخطة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وباعتماد مشروع

القرار المطروح سنبعث برسالة واضحة: رسالة واضحة إلى العالم مؤداها أن ما نريده هو أمم متحدة أقوى ولها القدرة على التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة التي يواجهها العالم. علاوة على ذلك، سوف تبث سرعة اتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن الزخم والتفاؤل في تحضيراتنا لمؤتمر قمة ٢٠٠٥.

ولا بديل عن مشروع القرار هذا. فرفضه سوف يعني أننا نقول لا للتغير، ولا للإصلاح، ونعم للوضع القائم. وليس هذا بالنهج الذي تنتهجه الدانمرك حيال الأمم المتحدة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشارت شيلي في عدة مناسبات إلى أنها تحبذ في هذا المنعطف التاريخي إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة يؤكد من جديد المبادئ والقيم الواردة في الميثاق ويعزز بذلك مصداقية المنظمة ومشروعيتها، ويجعلها مواكبة لعالم اليوم. ونتخذ هذا الموقف لأننا ندرك أن التنمية، والأمن الدولي، والديمقراطية، وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. والتحدي الماثل أمامنا في نهاية المطاف هو أن نعزز تعددية الأطراف وذلك بتحسين فعالية المنظمة لكي نجعلها أوثق صلة بالواقع.

وفي ظل هذه الخلفية يجب أن ننظر إلى الإصلاحات المتوخاة للجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان، والأمانة العامة. ومن ثم فإصلاح مجلس الأمن يشكل عنصرا هاما من عملية إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ولكنها لا ينبغي أن تكون حكرا عليه.

ويود بلدنا أن يشهد تجديدا لمجلس الأمن يجعله أكثر تمثيلا وشفافية وفعالية. ومن شأن الزيادة في عدد أعضائه أن تعين على تحقيق ذلك الهدف، على أن تسير جنبا إلى جنب مع تحسين أساليب عمل المجلس واستعراض حقوق أعضائه والتزاماتهم.

وترى شيلي أن مشروع القرار A/59/L.64 يتضمن عناصر إيجابية ترمي إلى المواءمة بين مجلس الأمن والتحديات والتهديدات الجديدة الماثلة أمام المجتمع الدولي.

وتعرب شيلي عن تأييدها لإضافة أعضاء دائمين جدد، ولكن بدون أن يكون لهم حق النقض. ويتمشى هذا مع القيمة الأساسية التي نعلقها على مبدأ المساواة بين الدول أمام القانون والممارسة الديمقراطية في الكيانات الدولية، وذلك أحد أهداف السياسة الخارجية لشيلي. وأود الإشارة إلى أن أحكام الميثاق التي تكرس تمتع الأعضاء الدائمين بحق النقض اعتمدت في مؤتمر سان فرانسيسكو، عام ١٩٤٥، بأغلبية ٣٠ صوتا مؤيدا مقابل ١٤. وقد صوّتت شيلي، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للمنظمة، معارضة لهذا الحق. وأيدت شيلي في ذلك الوقت أيضا تعديلا استراليا يقضي باستبعاد الفصل السادس من الميثاق من سطوة حق النقض وصوتت لصالحه. ولم يعتمد تعديل استراليا، ولكنه حصل على دعم كبير من بلدان مثل إيران والبرازيل وكوبا والمكسيك وهولندا، وبطبيعة الحال استراليا وشيلي.

وعلى غرار ذلك، لم يتمسك بلدي بذلك الموقف فقط طيلة فترة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، بل اقترح بالفعل إلغاء حق النقض اعتبارا من عام ٢٠١٥. وبالرغم من أن الإلغاء الكامل لحق النقض قد يبدو غير واقعي وبعيد الاحتمال شيئا ما، فإننا لا نرفض النظر الجدي في صيغ وسطى، كقصر ممارسته على الشؤون التي تقع في إطار الفصل السابع.

وندرك قيمة أحكام مشروع القرار المعروض علينا التي يقصد بها تحسين طرق عمل مجلس الأمن بالتشجيع على مزيد من الشفافية والكفاءة فيها.

وعلى الصعيد الثنائي، تدعم شيلي طموح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان في أن تشغل مقاعد دائمة بمجلس الأمن. ومن شأن عضويتها أن تحسن درجة تمثيل المجلس. ودعمنا لا يخل بموقفنا التاريخي من حق النقض. ومن حيث المبدأ، وتمشيا مع موقف شيلي التاريخي الرافض لحق النقض، فإن شيلي تعرب عن تحفظها تحديدا فيما يتعلق بمنح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، سواء على الفور أو مع التعليق أو الوقف الطوعي.

كذلك نود أن نسجل رسميا في المحضر، فيما يتعلق بالزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن، أن مركز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تضاءل مقارنة بمناطق أخرى، خاصة إذا أخذ في الاعتبار المعايير المتعلقة بالمساهمات الكمية والنوعية التي يحددها الأمين العام في اقتراحه بهذا الشأن.

وستواصل شيلي دعمها لبناء توافق الآراء المطلوب لما نرجو أن يكون إصلاحا شاملا وموفقا لهذه المنظمة. وتفضل شيلي، كما كانت سياستها دائما إزاء الآراء المتباعدة، عملية تؤدي إلى توفيق واتفاق. وما برحنا نعمل تحقيقا لهذه الغاية في إطار الجمعية العامة وفي إطار مجموعة أصدقاء الإصلاح.

ولكم أن تطمئنوا يا سيدي الرئيس إلى تعاوننا طوال ما بقي من هذه العملية. ولعلنا لا ننسى أن هذا المشهد، رغم كل ما يحيط به من أجواء مسرحية، ليس سوى مشهد واحد في مسرحية ما زالت تتكشف فصولها.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجولة من الجلسات العامة المكرسة لإحدى أهم المسائل الملحة والحاسمة بالنسبة إلى المنظمة ألا وهي: إصلاح مجلس الأمن. وأشارك الرأي، الذي أعربت عنه العديد من الوفود، بأن هذه المناقشة التاريخية حقا تشكل تتويجا لمناقشة استمرت عقدا من الزمن في الجمعية العامة. وإذا كانت النوايا والأفكار، كما يدعي الفلاسفة، تتحقق في الواقع، وإذا كان الوقت والطاقة يترجمان في الواقع إلى أشكال وأعمال، فإنني متأكد من أنه مقدر لنا أن ننجح هذه المرة.

وتعتبر أوكرانيا إصلاح مجلس الأمن مسألة تحظى بأهمية دولية استثنائية. وجعل تلك الهيئة تمثيلية ومتوازنة وجعل عملها أكثر فعالية وشفافية – وخاصة ما يتعلق باتخاذ القرار – أمر حيوي في تكييف الأمم المتحدة مع الوقائع والتحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين.

وأوكرانيا، بصفتها من مقدمي مشروع القرار A/59/L.64، تؤيد تأييدا تاما البيان الاستهلالي الذي أدلى به ممثل البرازيل. وينبع تأييد أوكرانيا للاقتراح بشكل منطقي من نهجنا الشامل حيال مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهو يستند إلى المبادئ التالية.

أولا، ينبغي أن يتم تنفيذ إصلاح مجلس الأمن بالامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي تنفيذ توسيع مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. ونؤيد زيادة تمثيل البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تلك الهيئة. وفي رأينا، أن المحافظة على الأمر الواقع في كلتا فئتي العضوية لن يؤدي سوى إلى تعقيد المشاكل القائمة.

ثالثا، نظرا لأن عدد أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية قد تضاعف خلال العقد الماضي، ينبغي أن تحظى تلك المجموعة بمقعد إضافي غير دائم.

رابعا، ينبغي أن يسفر إصلاح مجلس الأمن عن تحسين أساليب عمل المجلس. وعلى نحو خاص، ينبغي أن

تشارك في عملية اتخاذ القرار في المجلس البلدان التي تسهم أكبر إسهام في المنظمة عسكريا ودبلوماسيا وماليا.

وأؤمن بأن النموذج الذي قدمته مجموعة الأربعة، الذي يتضمن جميع تلك العناصر ويفي بشواغل بلدي، يطابق بالكامل نهج أوكرانيا حيال هذه المسألة الحاسمة. وليس المقصود بتأييدنا لتلك الصيغة، بأي حال من الأحوال، تحدي مصالح أي بلد معين أو مجموعة من البلدان. ونوافق تماما على أن هناك حاجة إلى التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. وما زلت أؤمن بأننا ينبغي أن نحترم مناشدة الأمين العام ''اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الهامة قبل مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥'' (A/59/2005، الفقرة ١٧٠).

وتتفق أوكرانيا مع رأي العديد من الدول الأعضاء – بما فيها المقدمون الآخرون لمشروع القرار – على أن توسيع مجلس الأمن يشكل جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الرامي إلى تمكين المنظمة من الرد بشكل فعال على المجموعة الكاملة للتحديات والفرص في العالم اليوم، في ميادين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان على السواء.

ويشكل تحديث الأمم المتحدة أحد العناصر الأساسية لجدول الأعمال الواسع للأمم المتحدة، الذي يتضمن جوانب بالغة الأهمية مثل تنشيط الجمعية العامة، وتعزيز آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة الداعمة للديمقراطية، وما إلى ذلك. ومن خلال العديد من مظاهر التزام أوكرانيا بتحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع – مثل رئاسة بلدي للجنة الثالثة ومشاركتنا المباشرة بصفتنا أحد ميسري الرئيس في عملية التحضير لمؤتمر القمة الذي يعقد في أيلول/سبتمبر – فإننا سنواصل عدم ادخار أي وسع في المساعدة على إحراز تقدم في كل من تلك المجالات البالغة الصعوبة.

واليوم، تتاح لنا فرصة ممتازة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة بإنجاز الإصلاح الذي تأخر كثيرا لإحدى الهيئات الرئيسية للمنظمة، وهو مجلس الأمن. ولا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نفوت هذه الفرصة التي تسنح مرة واحدة في الحياة. وإنني على ثقة بأننا، في ظل قيادتكم المقتدرة، سيدي الرئيس، سنتصدى لهذا التحدي ونمضي قدما نحو إحراز نتائج ناجحة في مؤتمر القمة الذي يعقد في أيلول/سبتمبر .

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي على استعداد لمساندة أي خيار معقول لتوسيع مجلس الأمن إذا قام على أساس أوسع اتفاق ممكن في إطار الأمم المتحدة. ونؤمن بأن من شأن ذلك الاتفاق أن يستلزم التأييد لقرار أكثر موضوعية من مجرد التصويت المطلوب قانونا بأغلبية ثلثي الأعضاء. وينبغي ألا يسبب التصويت في الجمعية العامة انقساما بين الدول الأعضاء وبالتالي يضعف، بدلا من أن يعزز، الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. ونحن مقتنعون بان ذلك لن يكون في مصلحة أحد.

وفي ذلك الصدد، فإن الذين يناصرون اتخاذ قرارات سريعة بشأن مسألة مهمة مثل إصلاح مجلس الأمن يتحملون مسؤولية خطيرة . وبغية تفادي النتائج الضارة لمستقبل المنظمة، ينبغي أن يحسبوا بتأن جميع الجوانب الإيجابية والسلبية لاقتراحهم وأن يوفروا تقديرا واقعيا للمستوى الحقيقي للدعم الذي يحظون به.

ونؤمن بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن توجهه المبادئ التالية.

أولا، تتمثل المهمة في زيادة فعالية مجلس الأمن وفي توفير عضوية أكثر توازنا في المجلس بإدخال البلدان النامية الرئيسية والمؤثرة. وفي الوقت نفسه، فإن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا يجب ألا يؤدي إلى تقويض فعاليته. ولذلك السبب نحن ندافع عن الاحتفاظ بالحجم الصغير للمجلس ونصر على ألا تتجاوز عضوية المجلس الموسع حجما معقولا – مثلا، ٢٠ عضوا أو يزيد.

وعلاوة على ذلك، في حالة اتخاذ قرار بتوسيع مجلس الأمن في كلتا الفئتين، فإننا نؤمن بأن حق النقض (الفيتو) ينبغي ألا يمنح مسبقا قبل تحديد قائمة الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. ونؤكد من جديد على أن أي تخفيض لمركز الأعضاء الدائمين الخمسة الحاليين – وفي المقام الأول، حق الفيتو – غير مقبول بشكل قاطع. وبناء على موقف روسيا المنفتح، وإحساسا منها بالمسؤولية كونها عضوا دائما في مجلس الأمن، فهي ستواصل الدعوة إلى إبرام الاتفاق اللازم.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تدرك هولندا تمام الإدراك ضرورة إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن توسيع عضويته على نحو متوازن من شأنه أن يزيد من مصداقيته وشرعيته وفعاليته. وتوافق هولندا أيضا على أننا ينبغي أن نتخذ قرارات هامة قبل أيلول/سبتمبر. إذ بعد مؤتمر القمة، سيكون من المتعذر إيجاد الزخم الذي لدينا الآن.

أود أن أتناول خمس نقاط موضوعية.

أولا، في ما يتعلق بمسألة المعايير، تعتقد هولندا أن المعايير الموضوعية ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى تشكيل المجلس، سواء للأعضاء الدائمين الطموحين أو للأعضاء المنتخبين الطموحين. وينبغي لهذه المعايير أن تكون انعكاسا ليس للإسهامات حيال السلم والأمن الدوليين، وإنما أيضا حيال الرغبة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك مستويات المساعدة الإنمائية.

ونقطتي الثانية تتعلق بحجم المجلس. يجب أن يكون هناك توازن دقيق بين زيادة التمثيل في المجلس والحفاظ على كفاءته وفعاليته. وتعتقد هولندا اعتقادا راسخا أنه بوجود مجلس من ٢٥ عضوا، مثلما تقترحه مجموعة الأربعة والاتحاد من أجل توافق الآراء، فإن ذلك التوازن ينبغي أن يكون دقيقا للغاية.

ونقطتي الثالثة تتعلق باستخدام حق النقض. فتمشيا مع الحاجة إلى اتخاذ القرار الفعال، نحن نفضل قصر استخدام حق النقض عموما، ونعارض بالتأكيد توسيع نطاق حق النقض ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد. والمؤسف أن النص المتعلق بحق النقض في قرار مجموعة الأربعة لا يزال غامضا. وإننا نرى أن أي اقتراح للإصلاح ينبغي أن ينطوي على تعديل واضح للميثاق يمنع استخدام حق النقض لغير الأعضاء الدائمين الحاليين.

ونقطتي الرابعة تتعلق بالاستعراض. إن هولندا تتفق مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير على أنه ”لا ينبغي أن يعتبر أي تغيير في تكوين مجلس الأمن دائما أو غير قابل للطعن فيه مستقبلا“ (A/59/565، الفقرة ٢٥٥). ونرى أنه بروح من هذا القول، يتعين إدخال بند ملزم يتعلق بإجراء استعراض دوري من شأنه إخضاع الأعضاء الدائمين الجدد للمساءلة.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بأساليب عمل المجلس. إن تحسين أساليب العمل يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من برنامج الإصلاح. إذ ينبغي زيادة انخراط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في مجلس الأمن، وزيادة هذا الانخراط تحديدا في عمل الهيئات الفرعية. وتفاعل المجلس مع

هيئات الأمم المتحدة الأخرى ينبغي أن يصبح أكثر تكرارا وموضوعية، ونحبذ زيادة شفافية صنع القرار في المجلس.

وأخيرا تتعاطف هولندا مع طموحات بلدان مجموعة الأربعة، ونعتقد أن البلدان الأربعة الطموحة القادرة على الاضطلاع بالمسؤوليات عن تحمل العبء الإضافي لتعزيز الأمن العالمي. وتتعاطف هولندا أيضا مع رغبة أفريقيا في الحصول على وجود دائم في مجلس جرى إصلاحه، ونشجع أفريقيا على أن تقرر من هم مرشحوها للمقاعد الدائمة عما قريب.

ونتطلع إلى المزيد من تبادل الآراء البنَّاء حول المسائل المعلقة، من قبيل الاستعراض وحق النقض، مع تحقيق هدف اتخاذ قرارات هامة قبل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

السيدة تاهير – كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): إن مناقشاتنا لإصلاح الأمم المتحدة تأتي انعكاسا لنقطة واحدة: نحن جميعا نؤمن بالمنظمة. لهذا السبب، فإن إصلاح الأمم المتحدة مهم جدا. ونحن نريد أن نغيّر هذه المؤسسة كي تصبح أقوى وأفعل، وكي نمكنها من تحقيق رؤيا مؤسسيها عندما وقّعوا على الميثاق قبل ٦٠ عاما. إننا نريد أمما متحدة قوية وفعالة إذا أردنا أن ننجح في التصدي للتحديات العديدة التي نواجهها جميعا في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الإرهاب، والفقر على نطاق واسع، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأمراض المعدية، والتآكل البيئي ومسائل أخرى عديدة جدا.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد أمم متحدة قوية وفعالة. فوجودنا وأعمالنا طوال عدة سنوات يؤكدان على هذه الحقيقة. وتدرك الولايات المتحدة، مثلما قال الرئيس بوش، بأن ما من أمة تستطيع لوحدها أن تحقق أهداف سياستها الخارجية. وأكد على أن التحديات العالمية يجب أن تتصدى لها مؤسسات نشطة وفعالة ومتعددة الأطراف.

ولقد أدى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير والأمين العام خدمة كبرى في تحديد المجالات الواسعة التي يجب أن تطالها الإصلاحات.

والولايات المتحدة تقدر قيادتكم، السيد الرئيس، في المساعدة على توصل الأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن مجالات رئيسية من مجالات الإصلاح. وسنواصل العمل معكم ومع الدول الأعضاء الأخرى في هذا الوقت التاريخي. وتتشاطر الولايات المتحدة الاعتقاد أنه ينبغي عدم إصلاح أي مجال بعينه على حساب المجالات الأخرى. وتعمل الولايات المتحدة بدأب مع عدد كبير من البلدان لكفالة أن يكون إصلاح الأمم المتحدة شاملا وناجحا.

إنني أقف أمام الجمعية لأحث بقوة جميع الحاضرين – بمن فيهم الأصدقاء الأربعة المخلصون للولايات المتحدة الذين قدموا القرار الإطاري – على النظر في ما للتصويت في هذا الوقت من وطأة محتملة على المنظمة وعلى عملها الحيوي.

وأريد أن أكرر التأكيد على أن الولايات المتحدة تؤيد توسيع مجلس الأمن. فلقد أعربنا في مناسبات عديدة عن دعمنا القوي لترشيح اليابان للعضوية الدائمة. ونتوقع أن تكون بلدان أخرى مؤهلة للعضوية الدائمة أو شبه الدائمة، ونقترح معايير لتحقيق ذلك. ومثلما قالت الوزيرة رايس، نحن ندرك أن عام ٢٠٠٥ ليس عام ١٩٤٥.

بيد أن إصلاح مجلس الأمن وحده لن يتصدى لأكثر مشاكل المنظمة إلحاحا، ولن تحظى اقتراحات تغيير المجلس بالدعم المطلوب لتعديل الميثاق في غياب إصلاحات تكون أوسع نطاقا. وبصرف النظر عن التوقيت، فإننا سنعارض أي اقتراح من شأنه أن يجعل المجلس أقل فعالية عما هو عليه اليوم. وسوف نعارض الدعوة إلى التصويت على مقترحات لا تحظى بالتأييد الواسع الضروري لتنفيذها. واسمحوا لي أن

أكون واضحة قدر الإمكان: إن الولايات المتحدة لا تعتقد أن أي اقتراح لتوسيع مجلس الأمن – بما في ذلك الاقتراح المبني على أفكارنا بالذات – ينبغي التصويت عليه في هذه المرحلة.

ومن المهم أن يفهم الجميع أنه ولئن كنا لا نوافق على هذا القرار، فإن الدول التي تقدمت به هي دول صديقة لنا. ونؤكد من جديد رغبتنا في العمل معها ومع بلدان أخرى في الجهود الرامية إلى توسيع مجلس الأمن عن طريق خطة تؤيدها الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، وتؤدي إلى إيجاد مجلس أمن أقوى وأفعل، في سياق الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن توقيت ومادة القرار المقترح لا تفيان، للأسف، بهذه الغايات.

أود أن أتشاطر مع الجمعية بعض الأسباب التي أدت بحكومتي إلى اتخاذ الموقف الذي لا تستطيع فيه أن تؤيد مشروع القرار.

أولا، إن إجراء التصويت على مشروع القرار هذا أو أي مشروع قرار آخر يتناول إصلاح مجلس الأمن سيكون مثيرا للخلاف في هذه المرحلة. لقد تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة بحيث يتطلب إصلاح مجلس الأمن توافقا واسعا في الآراء، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال. إننا لا نعرف بعد العدد الفعلي للبلدان التي قد تصوت لصالح مشروع القرار هذا، ولكننا نعرف جيدا أن الرأي العام العالمي ما زال منقسما بشكل كبير حول هذه المسألة. وعلى حين أنه يوجد، في رأينا، توافق واسع في الآراء على الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن، إلاّ إنه ما زالت هناك خلافات رئيسية تتصل بنوع التوسيع الذي ينبغي أن يحدث. وبالإضافة إلى الاقتراح المعروض علينا، اتخذ الاتحاد الأفريقي إجراء بتقديم مشروع القرار الخاص به. وبالرغم من أن مشروع قرار الاتحاد الأفريقي قد يتضمن عددا من النقاط المشتركة مع مشروع القرار قيد النظر، فإن بينهما اختلافات، أكثرها كبيرة. نحن نتفهّم طموحات الدول الأفريقية، التي لم تحظ الأغلبية منها بالاستقلال عندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، من أجل المشاركة في أعمال مجلس الأمن. ونعلم أيضا أن بعض البلدان التي شاركت معا في الاتحاد من أجل توافق الآراء قدّمت مشروع قرار يقترح صيغة مختلفة كثيرا لتوسيع عضوية مجلس الأمن. باختصار، بينما نرى أن هناك عناصر قيّمة في كل من تلك الجهود، فمن الواضح أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق واسع النطاق.

ثانيا، يتطلب توسيع عضوية مجلس الأمن تعديلا للميثاق. فوفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق، يتطلب توسيع مجلس الأمن عمليات دستورية طويلة في العديد من الدول، بما فيها دولتي. وفي نظامنا، على سبيل المثال، فإن تأييد ثلثي مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ضروري للموافقة على إجراء تعديل على معاهدة ما. ومن الضروري أن نمهّد السبيل بدقة لضمان أن يحظى ما نصوّت عليه في هذه الهيئة بالدعم الضروري من الدول الأعضاء المطلوب وفقا للميثاق خلال عملية التصديق. والتصويت الذي يحدد أسلوبا معينا لتوسيع عضوية مجلس الأمن في هذه المرحلة سيتعارض مع قدرتنا على صياغة أي اقتراح في ما بعد يمكن أن يحظى بفرصة معقولة لضمان الحصول على التصديقات المطلوبة من الهيئات التشريعية في الدول الأعضاء.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن هذه ليست مسألة تختلف عليها الأحزاب في بلدي أو في بلدان أخرى كثيرة. وسواء كنا ديمقراطيين أو جمهوريين، فإن أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة – مثلهم مثل المسؤولين في الفرع التنفيذي عندنا – سوف يتطلعون إلى رؤية ما إذا كان توسيع مجلس الأمن يشكل جزءا من صفقة أوسع من الإصلاحات المطلوبة، وما إذا كان سيجعل مجلس الأمن فعالا إلى حد ما لدى الاضطلاع بمسؤولياته الهامة.

ثالثا، ينبغي أن يستند البحث عن توافق أوسع في الآراء إلى اتفاق على المعايير. إن توسيع مجلس الأمن أمر ضروري وستترتب عليه آثار بعيدة المدى. وندرك جميعا أن العالم قد تغير تغيرا كبيرا خلال الأعوام الستين الماضية منذ التوقيع على الميثاق وإنشاء هذه المنظمة. وقد كافح الآباء المؤسسون حول بعض هذه المسائل نفسها التي نواجهها اليوم وطبّقوا المبادئ التي توخوها في الميثاق. والمثال الذي ضربوه لنا ينير اليوم طريقنا. وبدلا من الاختيار بين هيئة ذات صبغة تمثيلية ولكنها ضخمة وغير عملية لدى التعامل مع الحالات الأمنية الناشئة، وهيئة ذات كفاءة على حساب مسألة التمثيل، قاموا بإنشاء نظام متعدد الهيئات يضطلع بأدوار مختلفة. وللتعامل مع المسائل الأمنية، قاموا بتشكيل هيئة من البلدان التي أظهرت قدرة واضحة على المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولضمان التمثيل على النطاق العالمي، أنشأوا الجمعية العامة.

إن السبيل الوحيد المسؤول للاضطلاع بتوسيع مجلس الأمن هو أن نضمن، كما فعل المؤسسون، أن تستوفي الدول التي تحظى بمقاعد دائمة في المجلس المعايير المناسبة للوفاء بالمهام والمسؤوليات الهائلة التي ستضطلع بها. إن المؤسسين لم يختاروا على نحو اعتباطي عددا معينا من البلدان للعضوية الدائمة ثم حاولوا بعد ذلك أن يضعوا البلدان في تلك الأماكن. وبدلا من ذلك، فقد بحثوا عن الدول التي تملك القدرة على المساهمة بشكل كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

لقد ذكرت من قبل المعايير التي تحدد، من وجهة نظرنا، المؤهلات المطلوبة للعضوية الدائمة، ألا وهي حجم الاقتصاد وعدد السكان؛ والقدرة العسكرية؛ والمساهمات في عمليات حفظ السلام؛ والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والمساهمات المالية المقدمة إلى الأمم المتحدة؛ ووجود سجلات في مجال عدم انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب. كما يتعين علينا أيضا أن نراعي التوازن الجغرافي. ونحن مستعدون للنظر في اقتراحات أخرى بشأن توفر المعايير المناسبة، ولكننا ملتزمون بأن نتبع المبادئ الأساسية التي خدمتنا جميعا حتى الآن بصورة جيدة.

رابعا، إن توفر الكفاءة أمر ضروري. لقد كان مجلس الأمن دائما هيئة فعالة، وهو مهم اليوم أكثر من أي وقت مضى. وينبغي أن يتمثل أحد المبادئ الأولى للإصلاح في عدم التسبب بحدوث أضرار للآخرين. وعندما نصل إلى توافق في الآراء حول الأعضاء الدائمين الجدد، ينبغي أن ننظر في بعض التوسيع في العضوية غير الدائمة التي تحافظ على الصبغة التمثيلية للمجلس، ولكن بدون أن يتوسع المجلس بشكل كبير يُفقده فعاليته.

وفي الختام، أود أن أطلب إلى كل البلدان أن تنظر مرة أخرى بدقة كبيرة في مشروع القرار المعروض علينا وأن تسأل هذا السؤال الهام: هل يخدم مشروع القرار مسألة تعزيز الأمم المتحدة؟ نحن نعتقد أنه لا يفعل ذلك. وسنعمل مع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق عملية توسيع مجلس الأمن، ولكن بسلوك الطريق السليم وفي الوقت المناسب. وبالتالي، نحث الجمعية العامة على أن تعارض مشروع القرار هذا، وعلى أن تصوت ضده إذا ما طُرح للتصويت.

السيد تشوي يونغ – شين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد جمهورية كوريا إصلاح مجلس الأمن الذي يعكس بصورة كافية التغير في البيئة الدولية منذ اعتماد الميثاق قبل ٦٠ عاما. إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يجعله أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وشفافية ومسؤولية وفعالية مما هو عليه الآن.

إن زيادة عدد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن يتنافى مع أهداف إصلاح مجلس الأمن ومع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الأسف تقديم مجموعة

الأربعة مشروع قرار (A/59/L.64) ينص على إضافة ستة أعضاء دائمين جدد، علاوة على الخمسة الموجودين حاليا.

أود أن أشرح بالتفصيل بعض أهم الأسباب التي تبين لماذا تؤدي إضافة ستة أعضاء دائمين جدد بموجب أحكام مشروع قرار مجموعة الأربعة إلى الإضرار بمصالح المجتمع الدولي.

أولا وقبل كل شيء، إن مفهوم العضوية الدائمة يتنافى مع الحقيقة الأساسية بأن العالم في تغير مستمر. لقد علّمنا التاريخ أن ما من شيء يصنعه الإنسان يكون دائما بالفعل. وبالنظر إلى تغيّر العالم الحديث، فإن من الحماقة الكبيرة أن نوافق على منح وضع دائم خاص لحفنة من الدول، لأن أي قرار يُتخذ اليوم لن يتماشى مع الحقائق المتغيرة في العقود القادمة. وينبغي ألا نكرر الأخطاء التي ارتكبت قبل ستة عقود.

ثانيا، إن إضافة أعضاء دائمين جدد سيكون أمرا غير عادل وغير منصف. وستؤدي سيطرة ١١ دولة من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى استبعاد ١٨٠ دولة عضوا، وستحرمها من الفرصة والإرادة السياسية لتقديم مساهمات كبيرة في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولن تتاح لمعظم الدول الأعضاء إلا فرصة الجلوس جانبا بينما تقوم قلة من ١١ دولة بفرض سيطرتها واحتكار السلطة تجاه تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ثالثا، إن زيادة عدد الأعضاء الدائمين ستعوق بشدة مسألة المساءلة في مجلس الأمن. وبمجرد اختيار الأعضاء الستة الجدد، فإنهم سيتمسكون بوضعهم الممتاز إلى الأبد، بغض النظر عن كيفية اضطلاعهم بمسؤولياتهم بالنيابة عن الأعضاء بوجه عام. وبدون إجراء انتخابات دورية لن تتيسر للمجتمع الدولي الوسائل اللازمة لتحري المساءلة بالنسبة إلى ما يفعله الأعضاء الدائمون الأحد عشر في المجلس. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن القوة المطلقة مآلها الفساد.

رابعاً، إن من شأن إنشاء ستة مقاعد جديدة دائمة أن يقلل أيضاً وعلى نحو خطير من فعالية مجلس الأمن. وسيكون من الصعب جداً، بطبيعة الحال، أن يعالج المجلس أية قضايا كبيرة لها تأثير مباشر على واحد أو أكثر من أعضائه الأحد عشر الدائمين. وحتى في الحالات التي لا تؤثر تأثيراً مباشراً على هؤلاء الأعضاء الدائمين، فمن شأن عملية المساومة الطويلة بين العضوية الدائمة الموسعة أن تعيق فعالية وكفاءة عمل المجلس.

خامساً، إن من شأن زيادة أعضاء دائمين جدد أن تسبب تداعيات داخل منظومة الأمم المتحدة، تؤثر تأثيراً ضاراً على التوزيع المنصف والعادل للأعضاء في هيئات أخرى. فالأعضاء الدائمون في مجلس الأمن يتمتعون بالحق في وجود دائم لهم في مكتب الجمعية العامة، وبامتياز الإبقاء على قاض دائم لهم في محكمة العدل الدولية، وشغل مراكز رئيسية في منظومة الأمم المتحدة. وزيادة عدد الأعضاء الدائمين بأكثر من الضعف من شأنها أن تجرّد دولاً أعضاء أخرى من فرص التمثيل في هيئات هامة للأمم المتحدة.

أخيراً وليس آخراً، يجب أن نراعي مسألة التمثيل الإقليمي، مسترشدين بسجلات الأعضاء الدائمين الحاليين. وبصراحة، ما من عضو دائم مثّل مصالح المنطقة التي ينتمي إليها. فإذا أريد للمناطق أن تتمثل تمثيلاً كافياً، ينبغي لكل مجموعة إقليمية أن تُعطى نصيباً عادلاً يمكّن دول المنطقة من توفير وجود لها في مجلس الأمن بطريقة منصفة وعادلة، على أن تكون هناك مساءلة عن طريق الانتخاب أو المداورة.

ويشعر وفدي بقلق عميق إزاء أن هناك إمكانية ألاّ توصلنا عملية المراحل الأربع المعقدة إلى أي مكان. ونحن يساورنا شك كبير إزاء فرص المرحلة الأولى المقبلة، ولكن إذا نجحت هذه المرحلة، فستتبعها مرحلتان ثانية وثالثة أكثر تعقيداً وصعوبة بكثير، عنيت اختيار الأعضاء الدائمين الستة الجدد، وتعديل أحكام الميثاق ذات الصلة. وإنجاز هذه ''المهمة المستحيلة'' سيحتم دفع الدول الأعضاء إلى إجراء مناقشة مريرة لفترة يتعذر تحديدها، وجعل الإصلاحات الهامة الأخرى أسيرة لهذه المناقشة، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالتنمية، وحقوق الإنسان، وإدارة الأمانة العامة والأمن الدولي الجماعي. ونظراً للمواقف المعروفة لبعض الخمسة الدائمين، لا توجد أية ضمانة بأن من شأن حصول اتفاق في الجمعية العامة أن يعقبه النجاح في التصديق على تعديلات الميثاق – أي المرحلة الرابعة والأخيرة في هذه المسيرة الطويلة. والحقيقة المجردة هي أن نهج مجموعة الأربعة القائم على عدة مراحل يعرّض للخطر كامل عملية الأمم المتحدة بشكل عام وإصلاح الأمم المتحدة بشكل خاص.

دعوني أنتقل الآن إلى الكلام عن بديل حقيقي قابل للتنفيذ. إن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء الذي عمم يوم الجمعة الماضي لا يتضمن أية زيادة في عدد المقاعد الدائمة، ويبيّن في الوقت نفسه أمكانية تحقيق الإصلاح الديمقراطي العادل والنزيه. وعلى الدول التي تسعى إلى تمثيل متكرر أو حتى متواصل أن تتصرف تصرفاً مسؤولاً بغية الحصول على دعم عموم الأعضاء في الانتخابات الدورية. علاوة على ذلك، إن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء صفقة بسيطة ولكنها كاملة لإصلاح مجلس الأمن يمكن تحقيقها بدون أية عمليات متعددة المراحل ومعقدة.

إن جمهورية كوريا تثمّن عالياً نجاح إصلاح مجلس الأمن. ويحدوني الأمل أنه بحكمتنا الجماعية يمكننا تجنب عملية انقسامية ومكلفة، وتحقيق أهدافنا الإصلاحية عن طريق بناء توافق حقيقي في الآراء على هذه المسألة الحيوية.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أشكركم على إعطائنا هذه الفرصة لمناقشة اقتراح مجموعة الأربعة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وعلى توفير الإطار للنهوض بهذا الجانب الرئيسي من جوانب إصلاح الأمم المتحدة الشامل. إن العديدين من مقدمي ومؤيدي مشروع قرارنا شرحوا بالفعل سبب تلبية هذا المشروع على أفضل وجه لمصالح جميع الأعضاء ، وجميع المناطق، والأمم المتحدة بأسرها. ومقدمو مشروعنا يمثلون مجموعة واسعة من البلدان: الكبيرة والصغيرة، النامية والصناعية، الشمالية والجنوبية، وأعضاء دائمين في مجلس الأمن، وبلدان تتصف بالاستقرار لسنوات طويلة، فضلاً عن بلدان مرّت بتحولات رئيسية في الماضي القريب.

وهذا يبيّن أن مشروع القرار ليس، كما يدعي البعض، لصالح مجرد بضعة بلدان. كلا، إذ أن هذا النوع من التأييد لدلالة واضحة على التوازن. واقتراح مجموعة الأربعة ليس موجهاً ضد أحد ولكنه يقدم شيئاً إلى كل واحد بمفرده. وما من مشروع آخر أو اقتراح آخر للإصلاح يقترب من هذا النوع من الدعم الواسع والعريض والمتنوع لمشروع قرارنا. وهذا ليس أمراً مفاجئاً لأن المبادرات الأخرى تحفزها بقوة المسائل الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، أو تحفزها جهود الحفاظ على الوضع القائم. والاقتراح الذي تقدم به الاتحاد من اجل توافق الآراء، على سبيل المثال، لا يستطيع أن يبرهن على أنه يحظى بدعم كبير من الأعضاء. وحتى

ليس واضحاً أن أحد الأعضاء الرئيسيين في الاتحاد من أجل توافق الآراء – الجزائر – لا يزال يدعم ذلك الاقتراح الذي، حسبما نعلم، لا يتماشى مع اقتراح الاتحاد الأفريقي.

وهذه المصالح الضيقة، مهما كان تبريرها، ينبغي ألاّ تطغى ولن تطغى على الهدف المشترك المتمثل في تحسين المؤسسة الرئيسية الموكول إليها صون السلم والأمن العالميين.

وأود الآن أن أعلق على بعض الحجج المناهضة لمشروع قرارنا التي سيقت في الأسابيع والأشهر الماضية.

الحجة الأولى هي مطلب إجراء إصلاح شامل وما ينطوي عليه من انتقاد مفاده أن اقتراح مجموعة الأربعة يقف نوعاً ما في طريق تحقيق ذلك الهدف. هذا ليس صحيحاً وإنما العكس هو الصحيح. نحن نتفق تمام الاتفاق مع الأمين العام في رأيه القائل إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يكون شاملاً وينبغي ألاّ يتبع نهجاً انتقائياً. ولكن ذلك، بطبيعة الحال، يعني معالجة جميع جوانب الإصلاح الهامة بالتوازي مع المسائل الأكثر خلافية – من قبيل إصلاح مجلس الأمن – وليس التهرب منها.

إن الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، بوجود التقرير المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ وبوجود مشروع الوثيقة الختامية، قد وفّرا خارطة الطريق للإصلاح في العديد من الميادين الهامة الكبرى. ومجموعة الأربعة، مع إطار مشروع قرارها، وفرت طريقاً إلى الأمام لأحد جوانب الإصلاح الرئيسية التي لا يمكن تناولها في هذا المسار الأول.

ونعتقد أن اقتراح مجموعة الأربعة عنصر مكمّل لا غنى عنه للإصلاح الشامل للأمم المتحدة الذي نتوخاه جميعاً. وهو أيضاً الاقتراح الوحيد القادر على أن يحظى بدعم الأغلبية، إذ أنه يتوافق مع الاقتراحات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح“. وما من شك أنه إذا اعتمد مشروع القرار هذا، فإنه سيعطي دفعة سياسية قوية لتحقيق نتائج جوهرية في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر بشأن مسائل هامة أخرى مثل التنمية وحقوق الإنسان والأمن والإصلاح المؤسسي.

النقطة الثانية التي كثيراً ما أثيرت هي مسألة الفعالية، التي أشير إليها اليوم أيضاً. ويرى بعض المنتقدين لمشروع القرار المقدم من مجموعة الأربعة أن تنفيذ ذلك القرار سيقوض فعالية المجلس من خلال زيادة عدد أعضائه إلى ٢٥ عضواً. وبالطبع، فإن هذا الانتقاد ينبثق من نظرة مغلوطة تعتبر الفعالية من منظور الحجم فحسب، وتتجاهل حقيقة أن الفعالية تُحدد بقدر أكبر من خلال مشروعية صنع القرارات في هيئة ما، وبنيتها وأساليب العمل المتبعة فيها. وعلى سبيل المثال، فإن بعض المعارضين لتوسيع المجلس لكي يضم ٢٥ عضواً لم يعارضوا توسيع العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وبالتأكيد فإنهم سيرفضون فكرة أن مجلس الناتو قد تدنت فاعليته منذ توسيع عضويته إلى ٢٦ عضواً.

أما الشاغل الثالث الذي أود تناوله، فهو أن الإصلاح على أساس اقتراح مجموعة الأربعة لن يصدق عليه كل الأعضاء الدائمين الخمسة. واقتراحنا سيعزز قدرة مجلس الأمن على حل المشاكل. وسيكون ذلك في مصلحة كل الأطراف، بما فيها الأعضاء الدائمين الخمسة. وبمجرد اعتماد اقتراحنا بأغلبية تزيد على ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، سيواجَه معارضو مشروع القرار هذا بالسؤال التالي: هل حقاً يريد عضو دائم واحد أو عضوان عرقلة تطور المنظمة بأسرها وتغييرها إلى الأفضل؟ هل يودون أن ينظر إليهم الرأي العام العالمي على أنهم الذين حرموا البلدان النامية من التمثيل في المجلس على قدم المساواة – كأعضاء دائمين؟

وفي مناسبة سابقة، في عام ١٩٦٣، صوت بعض الأعضاء الدائمين الخمسة ضد توسيع عضوية المجلس. وفي نهاية المطاف، تحلى أولئك بالحكمة لكي لا يفسدوا الإصلاح ووافقوا على التوسيع رغم معارضتهم الأولية. ونثق في انتصار نفس الحكمة والاحترام لإرادة الأغلبية مرة أخرى – وأن جميع الدول الأعضاء سوف تتخذ قراراً ديمقراطياً.

رابعاً، إننا لا نرى جدوى من القول بأن التصويت سيؤدي بنا إلى الشقاق. ونعتقد أن هذا فهم غريب للديمقراطية. فالميثاق ينص صراحة على التصويت كوسيلة نظامية ومشروعة لصنع القرارات في الجمعية العامة. وكل البرلمانات الديمقراطية في العالم تتخذ قراراتها بالتصويت. ومبدأ ''عضو واحد، صوت واحد'' هو أوضح علامة على المساواة في السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة كافة، بغض النظر عن حجمها أو وزنها السياسي. ويبدو من غير المعقول تماماً أن نقول لهم إن ممارسة ذلك الحق الأساسي تفضي إلى الشقاق. وفي الأمم المتحدة، كما في جميع البرلمانات الديمقراطية، تتخذ القرارات يومياً بالتصويت، وتوافق الأقلية على قبول النتيجة. وليس هناك سبيل آخر للعمل بطريقة ديمقراطية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن الاقتراح المقدم من مجموعة الأربعة لإصلاح مجلس الأمن يتضمن، كعنصر حيوي، حكماً للمراجعة. إننا لا نريد أن ندعو إلى إصلاح غير قابل للتغيير وغير مرن؛ بل نريد أن نضعه على المحك بعد ١٥ عاماً. واقتراحنا يوفر لأعضاء الأمم المتحدة الأداة اللازمة لكي يستعرضوا تشكيل المجلس وأساليب عمله ومواءمتها مجدداً مع الوقائع السياسية الجديدة إذا ما تغيرت.

كما أود أن أؤكد مرة أخرى أن مشروع قرار مجموعة الأربعة هو الاقتراح الوحيد الذي يمكن أن يجعل إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن يمضي بشكل جيد، بدلاً من إلقاء الكرة مرة أخرى في ملعب الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، مثلما يقضي بذلك النص المقدم من البلدان المتحدة حول توافق الآراء.

وما من اقتراح آخر يحقق إصلاحاً هيكلياً مجدياً لمجلس الأمن. ولا يمكن تحقيق توازن أكبر في تشكيل المجلس إلا من خلال توسيع كل من العضوية الدائمة وغير الدائمة. وحصر التوسيع في فئة الأعضاء غير الدائمين سيبقي على الوضع القائم فحسب ويزيد الخلل في تشكيل المجلس. والتوسيع بواقع ''اثنين أو أكثر'' لا يمكن أبداً أن يحقق التوازن الجغرافي الذي تتطلبه الوقائع السياسية الجديدة وسوف يديم التمييز الحالي ضد جزء كبير من العالم النامي.

لقد وضعنا مشروع القرار هذا خلال مشاورات على أوسع نطاق جرت على مدى الشهور الماضية، وطرح قبل عدة أسابيع من تقديمه لكي نعطي الجميع فرصة لتكوين الرأي. وقد راعينا استيعاب آراء المجموعات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، وانتظرنا نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها تلك المجموعات. ونحن مستعدون لمواصلة هذا الحوار قبل أن نشرع في التصويت.

ولكن، سوف نصل عما قريب إلى نقطة عندها يكون قد تم الإعراب عن كل الحجج والاستماع إلى كل الآراء واستنفاذ كل إمكانيات الحلول التوفيقية. وعندئذ، ستبقى الخطوة الوحيدة هي طرح مشروع القرار للتصويت واتخاذ القرار في وقت مبكر كاف لكي يتفرغ مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر لتناول جدول أعمال التنمية أهداف الألفية. ولكن لو أخفقنا في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة قبل أيلول/سبتمبر، فقد يقوض نجاح القمة وتؤدي تداعيات الفشل في إصلاح مجلس الأمن إلى عرقلة تنفيذ الأهداف الإنمائية لسنوات مقبلة. يجب ألا نسقط في هذا الفخ. ولهذا

السبب، طلب منا الأمين العام في تقريره أن نتخذ قراراً بشأن إصلاح مجلس الأمن قبل أيلول/سبتمبر.

إننا نشعر بالامتنان لرئيس الجمعية العامة على إدراج هذا المسار الثاني لإصلاح مجلس الأمن في جدوله الزمني للإصلاح. كما سنطلب إلى الرئيس أن يضطلع بدور هام في الخطوة الثانية في اقتراح الإصلاح المقدم من مجموعة الأربعة من خلال تحديد التوقيت الأمثل والتواتر الذي يتم به انتخاب المرشحين للمقاعد الدائمة الجديدة.

إن مجموعة الأربعة والمشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار مقتنعون بأن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن إصلاح المجلس سيعزز الأمم المتحدة وقدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات الماثلة في القرن الحادي والعشرين. كما إننا مقتنعون بأن مشروع قرارنا الذي تمت صياغته بعناية يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء وكل المجموعات الإقليمية. وهو أفضل توافق يمكن التوصل إليه، وليس هناك بديل واقعي لهذا الاقتراح.

وبعد أكثر من عقد من المناقشة، لدينا الآن فرصة فريدة لاتخاذ القرار بشأن أول إصلاح هيكلي مجدٍ لمجلس الأمن منذ ٦٠ عاماً. علينا ألا نضيع هذه الفرصة التاريخية. وإذا فشلنا، ربما لا تكون لدينا فرصة أخرى قبل سنوات عديدة. وعليه، فإننا نطلب من الجمعية العامة – نطلب نحن، الدول الأعضاء – أن نتحمل مسؤوليتنا وأن نعتمد هذا القرار.

السيد كمونيتشيك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): إننا نعتبر أنفسنا بلدا مهتما بالإصلاح حقا، وليس لدينا مصلحة ذاتية في الإصلاح، سوى مصلحة واحدة، وهي تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة ككل.

في ما يتصل بإصلاح مجلس الأمن، وبعد ١٠ سنوات من الحوار الذي مثل بصورة تدعو إلى الاستغراب عددا من المناجاة الذاتية المتوازية، حيث أن الخلافات في الآراء كانت أعمق من إمكانية التوفيق بينها، حان الوقت لكي نمضي قدما. وعلينا أن نتحلى بالبرغماتية. ولن يجلب لنا المزيد من التحليل والمداولات التي يقترحها البعض إلا ما يتوقعه البعض الآخر بالضبط، وهو المزيد من الكلام، ولكن بدون أفعال على الإطلاق. إن مسألة إصلاح مجلس الأمن ستكون مثيرة للانقسامات تماما كما هي الآن، وكما كانت قبل بدء الحوار. واختلافات الرأي حول هذه المسألة أمر طبيعي، حيث أن الرهان عليها كبير، وتنوع الآراء يعد من الدلالات الواضحة على عافية الديمقراطية. والتصويت على مثل هذه المسألة هو السبيل الأوضح لحلها.

إن بلدي، بوصفه أحد البلدان المشاركة في تقديم النموذج الذي اقترحته مجموعة الأربعة، قد أكد موقفه مرارا وتكرارا لسنوات عديدة. ويبين الاقتراح موقفنا الثابت من إصلاح مجلس الأمن على مدى عقد، وهو يؤدي إلى زيادة عدد الأعضاء من الفئتين. وفي ما يتعلق بحق النقض، نعتقد أن هذا الاقتراح يظهر تأييدنا لتقييد استخدامه بطريقة طوعية.

ومهما كان الرأي حول التشكيل المقترح لمجلس الأمن، فإن أمرا واحدا يظل واضحا، وهو أن التشكيل الجديد يتناسب مع الوقائع الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. ولنكن واقعيين. فهذا هو السبيل الوحيد لكي تبقى الأمم المتحدة ذات أهمية.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تود المكسيك أن تشكركم، سيدي، على إجراء هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة إصلاح مجلس الأمن بصفة عامة. ونحن ندرك الأهمية البالغة لمداولاتنا من حيث أنها تتعلق بالجهاز

المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. ونظرا للحساسية التي تتسم بها هذه المسألة، فإننا في الواقع لا نستطيع أن نترك هامشا للخطأ.

إن المكسيك ملتزمة بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وبطبيعة الحال لمجلس الأمن. فالتهديدات الجديدة التي يواجهها العالم تتطلب الرد الفوري والفعال والموحد لكي تتمكن مجتمعاتنا من العيش بسلام وتسعى لتحقيق آمالها في التنمية والرخاء. وينبغي أن ينتج عن هذه المناقشة وضع وتنفيذ نموذج لمجلس الأمن بحيث يمكنه من تحقيق هذه الأهداف بطريقة أكثر كفاءة ومشروعية وعدلا.

إننا نبدأ هذه المناقشة جاعلين من النموذج الذي اقترحته مجموعة الأربعة نقطة مرجعية لنا. ولكن، ينبغي أن نتذكر بأن هذا الاقتراح ليس الاقتراح الوحيد الذي ينظر فيه المجتمع الدولي. وأشير بشكل خاص إلى الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الأفريقي، وذاك الذي عرضته حركة الاتحاد من أجل التوافق في الآراء، وسوف أعود إليه لاحقا.

وإذا ما طرح مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة للتصويت، فإنه ينبغي أن يكون واضحا تماما لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ما هي نتائج وآثار ذلك بالنسبة لمستقبل منظمتنا.

إن الحجة الرئيسية – المستخدمة أكثر من غيرها لتأييد ذلك النموذج – هي أنه بعد مرور ٦٠ عاما على تأسيس مجلس الأمن، حان الوقت ليتكيف المجلس مع حقائق القرن الحادي والعشرين. وبالفعل استمعنا لهذه العبارة تتردد مرارا خلال هذا اليوم. وقد عثر على صيغة لتحويل هذه الفرضية إلى حقيقة من خلال خلق ستة أعضاء دائمين جدد على ”أن تكون للأعضاء الدائمين الجدد نفس مسؤوليات الأعضاء الدائمين الحاليين وواجباتهم“ (A/59/L.64، الفقرة ٥ (أ)). وهذه سمة رئيسية في الاقتراح ولن يقلل من شأنها اقتراح التوقف الطوعي عن ممارسة حق النقض.

لقد تلقينا ثلاث رسائل من مؤيدي هذا النموذج. تقول الأولى إن العالم يقف أمام منعطف هام في هذا العام ولا بد من إجراء الإصلاح في الوقت المناسب من أجل الأجيال القادمة، وجعله حقيقة دائمة. وهذا يعني بعبارة أخرى أنه ينبغي الحفاظ على الظروف القائمة اليوم إلى الأبد. وتقول الرسالة الثانية إن ضم ستة بلدان سيحدث فرقا ملموسا وجوهريا في طريقة التصدي للتهديدات العالمية للسلام والأمن. والرسالة الثالثة هي الزعم بشأن حق النقض.

وتعتمد الحجة الأولى على نظرة ساكنة للعالم. ومن قبيل المفارقات أن الحجة نفسها التي استخدمت للدفاع عن الإصلاح – لأن العالم يتغير وقد تغير منذ عام ١٩٤٥ – هي بالتحديد نفس الحجة المستخدمة لإقناع الدول الأعضاء بأن شيئا لن يتغير في المستقبل. ولذلك، فإننا سنكون كمن يصوت من أجل عالم يبقى في حالة من السكون الدائم.

وأما الحجة الثانية للدفاع عن خلق ستة مقاعد دائمة جديدة، فتنطوي على دلالة سياسية عميقة وهي أن مساهمة ١٨٠ بلدا لا تحظى بالتقدير، ولا سيما في عملية صنع القرار. وستطغى مواقف الأقلية على أصوات وآراء غالبية أعضاء الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن ١١ بلدا من ذوي الامتيازات الخاصة في المجلس المقترح ستتشاطر الجلوس إلى الطاولة مع ١٤ عضوا منتخبا. وفي حال اعتماد الاقتراح، فإننا سنكون قد ركزنا المزيد من السلطة في أيدي حفنة من البلدان، مما سيؤدي إلى ترسيخ عدم المساواة، وإلى تعطيل تعاون الأمم والتزامها بقضية السلام والأمن.

وأما الحجة الثالثة، وبالرغم من الدعوة المتزايدة إلى إلغاء استخدام حق النقض أو الحد منه، فينبغي الآن أن نوسع

هذا الامتياز ليشمل عددا أكبر من البلدان. وما من شك بأن ذلك لو حدث، فإنه سيمثل تغييرا هيكليا في مجلس الأمن وسيؤدي إلى خلل في نظام الأمن الجماعي.

وقبل أن نجري التصويت على مشروع القرار، ينبغي ألا تغرب عن أذهاننا بعض الآثار التي ستنجم عن خلق أعضاء دائمين جدد. فالأعضاء الدائمون غير مطالبين بالنجاح في اختبار الديمقراطية على أساس منتظم. وهذا سيمنع الأعضاء الباقين من تجديد الولاية الموكلة إليهم تمشيا مع إرادة المجتمع الدولي ومع الظروف العالمية. وقد يكون أداء الأعضاء الدائمين إيجابيا جدا أو فاشلا جدا، ولكنهم بالرغم من ذلك سيستمرون في شغل ذلك الموقع. وسيكون من غير الممكن تقييم أدائهم من خلال انتخابات تجرى من أجل تجديد ولايتهم أو إلغائها. وهم لذلك سيفتقرون إلى أي حافز لأن يكونوا على مستوى المساءلة. بل العكس هو الصحيح، لأنهم سيجدون أنفسهم في مركز مميز لحماية مصالحهم الوطنية، في حين أنه وفقا للميثاق يتعين على مجلس الأمن، أثناء اضطلاعه بمسؤولياته، أن يعمل نيابة عن مجموع الأعضاء.

وثمة مسألة أخرى تنبع من كون الأعضاء ينتمون إلى مناطق ولكنهم يمثلون أنفسهم وحكوماتهم. وبالتالي، إذا افترضنا أن عضوا دائما سوف يمثل المنطقة التي ينتمي إليها، فإن ذلك يقضي قبل كل شيء بأن يؤتمن على الولاية للقيام بذلك من جانب تلك المنطقة. ولكن ذلك لم يحدث أبدا في تاريخ الأمم المتحدة. بل إنه في ضوء المنافسات الإقليمية التي أثارتها هذه المناقشة، من غير المرجح للغاية أن يتمكن الأعضاء الدائمون الجدد من العمل بصفتهم ممثلين إقليميين.

وإذا ما نجح ١١ بلدا في الحصول على حق النقض – وهو ما يتوقعه مشروع القرار بشكل صريح – فإن ذلك سيكفل عمليا أن يكون مجلس الأمن مشلولا. وفي ضوء هذه العوامل، فإن السؤال الذي لا مفر منه هو: كيف سيحسن هذا النموذج نظام الأمن الجماعي؟

وبالنظر إلى حساسية هذه المسألة – مهمة قيام النظام بوظائفه معرضة للخطر – فإن الأمر الحيوي للبلدان الطامحة هو أن تفصح بوضوح عن نواياها في الحصول على حق النقض (الفيتو). وبالمقابل، فإنها إذا لم تحظ بذلك الحق أو لم تسع إليه، فينبغي لها أن توضح مبرر مطالبتها بمقاعد دائمة.

أخيرا، إن مقدمي مشروع القرار A/59/L.64 تجاهلوا الأثر التعاقبي الذي سيحدثه ذلك القرار لا محالة على الهيئات التي لا تحصى في إطار أسرة الأمم المتحدة، كما هو وارد على نحو صحيح في وثيقة كوستاريكا (A/59/856، المرفق).

وتفضل المكسيك إجراء إصلاح لمجلس الأمن يعزز التمثيل في تلك الهيئة وفعاليتها ومحاسبتها ويضمن اختيار أعضائها بطريقة ديمقراطية. ونؤمن إيمانا جازما بأن البلدان التي ينتخبها المجتمع الدولي ويعيد انتخابها بشكلي دوري ستحظى بموقف سياسي وأخلاقي أعلى مما كانت ستحظى به إذا شغلت مقاعد دائمة. وستكلف دائما بولاية جديدة ومستكملة من الأعضاء، بدلا من التعويل على ذكرى غامضة للظروف التي حصلت في ظلها على مركز العضوية الدائمة. كما أن إعادة الانتخاب ستعني أن هذه البلدان حظيت بالاحترام المتجدد لأغلبية العالم وتأييدها. وربما الأهم هو أن أداءها بالتالي ستتم مكافأته أو رفضه ، وذلك ما يضمن أنها تتوافق مع معايير السلوك التي يود المجتمع الدولي أن يراها منعكسة في أعمال مجلس الأمن.

لقد أعدت بلدان ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' اقتراحا يبرز تلك المبادئ – وهو اقتراح من شأنه أن يمنع مضي الأمم المتحدة نحو التنافر والانقسام. ووفقا لنموذج هذه البلدان، ستتمكن المجموعات الجغرافية من أن تقرر بأنفسها طرائق توزيع المقاعد المخصصة لها. وبتلك الطريقة،

ستكون أصوات سكان العالم وأصوات كل منطقة ممثلة بشكل أفضل وأنسب.

ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيولي نظرا متأنيا لمزايا ذلك الاقتراح في المستقبل. ويحدونا الأمل أيضا أن يستمر المسعى الشامل لإصلاح الأمم المتحدة، إضافة إلى المناقشة بشأن تكوين مجلس الأمن، بغية ضمان أن نعالج المسائل الهامة مثل إصلاح نظام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية ومكافحة الإرهاب وحماية البيئة.

إن الطريقة الوحيدة التي نتمكن بها من التيقن بأن إصلاح مجلس الأمن سينظر فيه ويدرس مع الشرعية والاحترام اللذين يستحقهما هي إذا كان الأعضاء بأسرهم يؤمنون بأنهم ممثلون بشكل مناسب في المسعى وأن الإصلاح يجري بشكل منصف ومع مراعاة أعلى معايير آداب السياسة. وينبغي أن يستند أي قرار يتخذ بشأن تلك المسألة الحساسة إلى الاقتناع وإلى رغبة حقيقية في تعزيز نظامنا للأمن الجماعي . وينبغي ألا ينجم من الضغط أو السياسات الوطنية.

ولكي تتطور منظمتنا، لا يمكننا استخدام لغة القرن الحادي والعشرين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بينما نستخدم في الوقت نفسه لغة القرن التاسع عشر عندما نناقش الشؤون السياسية.

إن الدبلوماسية شيء ثمين؛ وهي أحد أعظم ابتكارات البشرية. وقبل أن يصبح استخدام الدبلوماسية واسع الانتشار، كانت تتم تسوية الصراعات والتراعات بشكل ثابت من خلال المجابهة المسلحة. وفي هذه الدار للدبلوماسية، الأمم المتحدة، فإن القوة مهمة، ولكنها لا تحكم. وفي عام ١٩٤٥، كانت كلفة السلام تشمل إنشاء خمسة مقاعد دائمة نحن معتادون جدا عليها الآن. أما في عام ٢٠٠٥، ولحسن حظنا جميعا هنا، فلا توجد حاجة إلى دفع ذلك الثمن. هذا هو الواقع الحالي في القرن الحادي والعشرين. ومن واجبنا أن نضمن استمرار واقع الحال هذا.

السيد فسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أننا جميع نتفق على أنه لا شك أن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، بحاجة إلى إصلاح جدي. فما زالا يعكسان حقائق الواقع في عام ١٩٤٥. ويبدو لنا أن الحفاظ على الأمر الواقع ينطوي على صعوبات كبيرة. ولا يمكنه أن يقدم حلولا لمشاكل عام ٢٠٠٥، التي تختلف من جميع الجوانب.

ودأبنا على مناقشة هذا الإصلاح طيلة فترة الأعوام الـ ١٢ الماضية. وما فتئت المناقشة الواسعة مستمرة خلال الأشهر السبعة الماضية في إطار الأمم المتحدة، فضلا عن خارج المنظمة في الدوائر الأكاديمية والسياسية. وظللنا ندرس بتأن شديد جميع الاقتراحات والأفكار. ونرى أن الوقت مناسب للمضي قدما.

إن التوصل إلى قرارات بالإجماع أمر مرغوب فيه جدا. ومع ذلك فإن اتخاذ قرار بالتصويت عملية ديمقراطية. وينبغي ألا ينسى أحد أن القرارات في برلماناتنا الوطنية تتخذ بالتصويت يوميا وبشأن جميع المسائل، بدون توافق الآراء.

وفي بياننا السابق (انظر A/59/PV.26) أعربنا عن تفضيلنا للنموذج ألف. وسيوفر إجراء توسيع في الفئتين الدائمة وغير الدائمة توازنا في المجلس. وسيزيد محاسبة تلك الهيئة وشفافيتها، فضلا عن الطابع المتعدد الثقافات والأبعاد. ونرى أن قرارات المجلس ستتخذها البلدان النامية والمتقدمة النمو معا. ومرة أخرى نرى أن القرارات ستحظى بفرصة أفضل لكي ينفذها الجميع.

لا يوجد حل مثالي. ولكن في هذه المرحلة ترى اليونان أن مشروع القرار A/59/L.64 يمكن أن يزود مجلس الأمن بالوسائل لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية. ونأمل

أن يحصل مشروع القرار على أوسع تأييد ممكن لمصلحة الأمم المتحدة بهدف تجديد المنظمة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إن تشكيلة مجلس الأمن اليوم تعبّر بقدر كبير عن الحالة الدولية في عام ١٩٤٥. وذلك يقيد تمثيل المجلس وكفاءته وشرعيته. وتلك هي الفرضية الأساسية لمناقشة اليوم – وهي فرضية معترف بها بالإجماع تقريبا في إطار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد دافعت النرويج عن إجراء توسيع متوازن لمجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

ونقف دائماً في نصرة مصالح البلدان الصغيرة في تناوب المقاعد غير الدائمة. وأولوياتنا الرئيسية هي ضمان أن يعمل المجلس في إطار من التماسك والفعالية، وأن يعبر تكوين المجلس بشكل أفضل عن التركيب الحالي لأعضاء الأمم المتحدة. وينبغي مواجهة ذلك التحدي على نحو سليم لدعم وتقوية الوظيفة الإلزامية الجوهرية للأمم المتحدة، ومن ثم زيادة دعم تعددية الأطراف في عالمنا اليوم.

ومن هذا المنطلق، تسرنا آليات التوسيع المتضمنة في مشروع القرار المعروض علينا. ونرى أن إضافة ستة مقاعد دائمة وأربعة مقاعد غير دائمة يحقق توازناً سليماً بين مطالب تعزيز الفعالية والمشروعية. وبالنظر إلى ضعف التمثيل الحالي لمنطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، نعرب عن ارتياحنا بصورة خاصة لأن مشروع القرار يعكس مصالح هاتين المنطقتين بشكل ملائم. ونوافق أيضاً على المقترحات بشأن أساليب عمل المجلس والرامية إلى تعزيز الشفافية والشمول.

إن مسألة حقوق النقض ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بقضية تكوين مجلس الأمن. وتمشياً مع توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وكوسيلة لضمان فعالية المجلس، ترى النرويج أنه يجب عدم توسيع حق النقض ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد. وقد دأبت بلادي على تأييد الحد من استخدام حق النقض. ولاحظنا انخفاض استخدام ذلك الحق من جانب الأعضاء الدائمين الخمسة الحاليين في السنوات الأخيرة. ونتوقع أن نشهد ممارسة الأعضاء الدائمين في المجلس انضباطاً مماثلاً في المستقبل. وفي هذا الصدد، نلاحظ صياغة الفقرة ٥ (ب) من مشروع القرار (A/59/L.64)، ونرحب بما أعلنه ممثلو مجموعة الأربعة في بياناتهم من أنهم لا يعتزمون ممارسة حق النقض.

وبناء على تقييم شامل، تقف النرويج على استعداد لتأييد مشروع القرار المعروض علينا، ونأمل أن يمثل اعتماده خطوة أولى نحو جعل المجلس أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي ككل، وبالتالي يعزز المشروعية المطلوبة لهذه الهيئة الهامة.

السيد ميروري (هايتي) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشيد بالأمين العام على جهوده الدؤوبة والمتواصلة لمواءمة الأمم المتحدة مع حقائق عالمنا اليوم. وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسات التي توفر لنا جميعاً الفرصة لإجراء مناقشة تتصف بالشفافية التامة لمختلف المقترحات المعروضة علينا بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أؤكد لكم مرة أخرى دعم وفدي الكامل لكم في هذه الممارسة الهامة.

بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أجل إنقاذ الأجيال التالية من ويلات الحرب التي سببت للبشرية آلاماً لا توصف، أناط الآباء المؤسسون للمنظمة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي عام ١٩٤٥، كانت الدول الأعضاء في المجلس تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم. واليوم، فإن تكوين المجلس لا يعكس النظام الدولي الحالي سواء من حيث السكان أو القوة. وقد أدى ذلك إلى تقلص مشروعية المجلس إلى حد

كبير. وبعد ستين عاماً من ذلك التاريخ، أصبح إصلاح تلك الهيئة الهامة في منظومة الأمم المتحدة ضرورة تاريخية إن أردنا أن يعبر المجلس عن المشهد الدولي. ولا بد لنا من معالجة الضعف في ديمقراطيته وافتقاره إلى الصفة التمثيلية.

والتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه أمر تؤيده جميع الدول الأعضاء التي تطالب بتعزيز الصفة التمثيلية لتلك الهيئة وتحسين أساليب عملها في الاستجابة للأزمات التي تهدد السلم والأمن العالميين.

وبعد النقاشات العديدة بشأن هذه المسألة، ترى بلادي أن الوقت قد حان لكي نشرع في العمل. وفي هذا الصدد، فإن مشروع القرار A/59/L.64، المقدم من البرازيل أمس باسم مجموعة الأربعة، إنما يعزز مشروعية المجلس من خلال زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ويتسم مشروع القرار بطابع ديمقراطي، ونؤمن بأنه يعبر عن البيئة الدولية. فضم المجلس لأعضاء دائمين من مختلف المناطق– وخاصة من أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا – لابد أن يكون موضع ترحيب خاص. كما أن مشروع القرار يتماشى مع أهداف الألفية، التي تقوم رؤيتها الاستراتيجية على ثالوث التنمية والأمن وحقوق الإنسان الشديد الترابط، وفقاً لتقرير الأمين العام (A/59/2005).

علينا الآن أن نتخذ قراراً بشأن هذه المسألة وأن نواصل جهودنا لتنشيط الجمعية العامة وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحق لكفالة تنسيق أفضل بين الجمعية العامة وهيئاتها، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ترى بلادي أن النقاش بشأن توسيع مجلس الأمن يجب ألا يغفل المواضيع الأخرى ذات الأهمية الحيوية التي يتعين أن ينظر فيها زعماؤنا في أيلول/سبتمبر. وبصفة خاصة، فبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، بل وحتى أقل البلدان نمواً، مثل بلادي، فإن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا يقل أهمية، إن لم يكن أهم.

ووفد بلادي يوافق على الفكرة القائلة بأن الأمم المتحدة المجددة هي التي تخدم الدول الأعضاء المكونة لها. ونعتقد أن مشروع القرار المقدم من مجموعة الأربعة، الذي تشارك هايتي في تقديمه، سيوفر الزخم اللازم لإصلاح متوازن لمجلس الأمن، بما يعزز السلم والأمن الدوليين. ونؤيد مشروع القرار تأييداً كاملاً وندعو بقية الدول الأعضاء إلى أن تحذو نفس الحذو.

السيد أندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أسوة بالمتكلمين السابقين، أود أن أعرب عن الامتنان لمبادرتكم إلى تنظيم هذه الجلسة، وعن تقديري العميق لشخصكم.

من دواعي الشرف والاعتزاز بالنسبة لي أن أخاطب المجلس باسم مدغشقر. وأود أن أوضح موقف وفد بلادي بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بمشروع القرار A/59/L.64.

بداية، نود أن نؤكد مرة أخرى على تضامننا ووحدتنا مع أفريقيا. فمدغشقر تنتمي إلى الأسرة الأفريقية الكبيرة وهي حريصة على هذا الانتماء. ومع ذلك، نوصي بأن تمضي المشاورات في جو من الانفتاح والتسامح والتفاهم المتبادل حتى يمكننا أن نحقق نتائج إيجابية.

أما فيما يتعلق بترشيح اليابان، فإننا لا نرى أي وجه للاعتراض على أن تصبح عضواً دائماً. وهنا، لا يسعنا أن نغفل التنويه إلى التزام اليابان المستمر بتعزيز التنمية في أفريقيا – من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بعملية التنمية الأفريقية.

أخيراً، أود أن أؤكد مرة أخرى على البيان الرسمي في هذا الشأن الذي أدلى به فخامة السيد مارك رافالومانانا،

رئيس مدغشقر، خلال المناقشة العامة في الدورة التاسعة والخمسين، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (انظر A/59/PV.4).

السيد إليسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذه الكلمة لأنقل تأييد ساموا لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أتكلم بالتفصيل.

طيلة جلستين عصريتين ما فتئنا نناقش مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة، وقد استمعنا إلى بعض التعديلات التي أجريت عليه. واستمعنا إلى إحاطات إعلامية حول مشروع قرار ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''، وتم إبلاغنا بقرار المجموعة الأفريقية، فضلا عن بضع نسخ مختلفة لنفس النص.

وما يجمع بين أنصار كل من مشاريع القرارات والمقترحات تلك هو ادعاء كل منهم بأن نموذجه سيحسن تحسينا كبيرا فرص الدول الجزرية المنتمية إلى فئة البلدان الأقل نموا، مثل ساموا، في أن تصبح ذات يوم في المستقبل عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ولئن كانت الحالة كذلك من الناحية الإحصائية، فإن إمكانية تحقيق هذه النوايا النبيلة ستظل بعيدة المنال إذا ظلت ممارسات التصويت وفقا للمجموعات الإقليمية الحالية مطبقة.

لقد قلت بصورة غير رسمية في الماضي – وأقول ذلك مرة أخرى الآن – إنه إذا قررت الجمعية العامة، كبادرة نابعة من طيبة قلبها، أن تخصص مقعدا لمجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ فإن ساموا عندئذ، وعندئذ فقط، ستكون لها فرصة تنافسية لشغل مقعد في مجلس الأمن. ولكن كيف يمكننا أن نطمح إلى مركز كهذا عندما نعجز عن الاضطلاع بمهام أقل صعوبة داخل الأمم المتحدة بسبب قلة مواردنا؟

لقد وُصف مشروع قرار مجموعة الأربعة بأنه مثير للخلافات. ويفترض أن الدول يتعين عليها أن تصوت لصالح هذا الجانب أو ذاك في مرحلة ما، رغم أننا نعرف أننا لا نخلق بالضرورة سابقة. والمشروع، علاوة على ذلك، يلام على أنه صرف انتباه المجتمع الدولي، الذي يقال إنه كان سيوجه إلى بنود أخرى ذات أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك التحضيرات لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، بصرف النظر عن حقيقة أن بعض القرارات المتعلقة بتلك المسائل الحيوية سيتم اتخاذها – أو اتخذت بالفعل في الأشهر الأخيرة – في منتديات خارج هذه القاعة.

بل إن البعض يحذروننا ويذكروننا بأن تلك المسائل حساسة وأن علينا أن نتعامل معها بعناية، وأننا بالتالي بحاجة إلى مزيد من الوقت للتشاور وينبغي ألا نضع أي إطار زمني مصطنع. مع ذلك يجب علينا أن نذكّر أنفسنا بأن إصلاح مجلس الأمن ظل يُناقش ويُبحث طيلة أكثر من عقد الآن. ومن المفارقات أننا عندما نناقش مشاريع قرارات حول مسائل الأمم المتحدة الأخرى، عادة ما نجد أنفسنا نصر على استصدار قرارات عملية المنحى ومحددة زمنيا، باعتبار ذلك الطريقة الوحيدة للمضي قدما والوسيلة اللازمة لقياس ورصد التقدم.

وتأييد ساموا لمشروع قرار مجموعة الأربعة يرتكز بصورة راسخة على دعمنا القاطع لتوسيع مجلس الأمن بفئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة. ونظل مقتنعين بأن توسيع المجلس ضروري ومرغوب فيه على حد سواء للتعبير عن وقائع العصر الراهن وتحسين فعاليته ومشروعيته. إن تأييدنا لمجلس أمن موسع، يشمل اليابان وألمانيا بسبب مساهماتها القيمة للمجتمع الدولي، معروف جيدا في الأمم المتحدة، وقد اتخذنا ذلك الموقف قبل تسع سنوات أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. لذلك نرى أن مشروع قرار مجموعة الأربعة يوفر ما قد يكون لساموا الأداة الحقيقية الوحيدة في المستقبل المرتقب لوضع موقفها المعلن موضع التنفيذ العملي.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب الحكومة البريطانية بهذه المناقشة حول مسألة إصلاح مجلس الأمن الهامة. لقد أيدنا توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة منذ بعض الوقت. ومجلس أمن بعد توسيعه وتعزيزه سيكون أكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة وأفضل قدرة على مواجهة تحديات عالم اليوم. وإن المجلس، حتى مع التوسع المقترح، لن تكون نسبة عضويته إلى عضوية الجمعية العامة أكثر مما كانت عليه قبل ٦٠ عاما.

ونريد أيضا مجلسا يكون أكثر شفافية، ويشارك بصورة أفضل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ويتشاور بفعالية أكبر مع العضوية الأوسع. وهذا الانفتاح الكبير سيمكّن المجلس من الاضطلاع بشكل أفضل بالمسؤوليات التي أناطها به الميثاق.

وقد بيّن وزير الخارجية البريطاني، جاك ستررو، موقف المملكة المتحدة الثابت في خطابه إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي – وهو موقف مؤيد للعضوية الدائمة للهند والبرازيل وألمانيا واليابان. وتؤيد المملكة المتحدة أيضا العضوية الدائمة لأفريقيا.

وبالتالي ستصوت المملكة المتحدة مؤيدة مشروع القرار هذا. لكنها ترى أنه ينبغي توضيح أن المملكة المتحدة لم تؤمن قط بأن توسيع حق النقض فيما يتجاوز الأعضاء الدائمين الحاليين الخمسة يشكل سمة ضرورية للعضوية الدائمة الموسعة، وترى أيضا أنه لن يخدم المصالح الأوسع للأمم المتحدة. لذلك ستدلي المملكة المتحدة بصوتها المؤيد مع وضع ذلك في الاعتبار ومع التمحيص الدقيق للتعديلات الضرورية لميثاق الأمم المتحدة في الوقت المناسب. إن إصلاح مجلس الأمن جانب هام من تكييف الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. لكنه ليس سوى جانب واحد فقط.

إن العمل الذي تديرون دفته، السيد الرئيس، في التحضير لخروج مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر بنتائج ملموسة طموحة عمل جوهري. وسيكون ذلك الاجتماع ملتقى حيويا للأمم المتحدة. وما ينطوي عليه الأمر لا يقل أبدا عن إطلاق أمم متحدة مُصلحة ومُنشّطة لتلبية احتياجات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان لهذا القرن.

والواقع أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون قادرة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فتكفل بذلك التحرر من العوز. وينبغي أن يكون في مقدورنا أن نعتمد وننفذ سياسات تكفل لجميع مواطني العالم التحرر من الخوف والحرية في أن يعيشوا بكرامة. وينبغي أن يكون في مقدورنا أن نبني على جهود جدول أعمال الإصلاح التي يتصدرها الأمين العام؛ وينبغي أن تكون لدينا مؤسسات وهيئات قادرة على تحقيق تلك الأهداف.

وبرأينا، يجب علينا أن نضاعف جهودنا، دعما لجهودكم، في الأيام والأسابيع المقبلة، لتحقيق تلك النتائج الطموحة الشاملة. والمملكة المتحدة ستواصل بذل قصاراها للمساهمة في بلوغ ذلك الهدف.

السيد بك (بالاو) (تكلم بالانكليزية): بالاو بلد مشارك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في هذه الجلسة المسائية عن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة.

لقد عرضت وفود عديدة ببلاغة آراءها المدروسة حول أهمية إصلاح مجلس الأمن، التي وضع مشروع القرار هذا لتحقيقه. وأود أن أعلن انضمام وفدي إلى جميع الوفود التي أعلنت أن الفشل في التصرف الآن لن يؤدي إلا إلى إدامة الأمر الواقع، وسيثبت بالتالي إهمالنا في تناول التغيرات

العظيمة التي شهدها العالم منذ تشكيل هذه المؤسسة الحاسمة الأهمية.

والمزيد من التمثيل الجغرافي هو ببساطة أمر أفضل، وليس أسوأ. والمزيد من التمثيل الجغرافي للبلدان النامية، مع حساسيتها المميزة حيال الصلات بين التنمية والأمن، أمر أفضل، وليس أسوأ. ولذا فإننا نؤيد جميع الوفود التي أعربت عن تلك المشاعر قولا أو مضمونا.

وأرجو أن تسمحوا لي باتخاذ ذلك المنظور الشامل بينما أركز باختصار على أكثر المصالح المحدودة لبالاو. وبالاو، مثل جميع الدول الجزرية تقريبا التي يجلس ممثلوها الآن في هذه القاعة، لم يجر تصورها بلدا أو عضوا مشاركا في هذه الهيئة حينما تم تشكيل مجلس الأمن أصلا. وعلاوة على ذلك، لم يكن في وسع الأشخاص في ذلك الوقت مجرد تصور التحديات الإنمائية والبيئية الفريدة والمروعة التي تواجهها الآن العديد من الدول الأعضاء من جزر المحيط الهادئ. والواضح أن العالم قد تغير. ولكنني أود القول إنه، بسبب تفهم اليابان الخاص الناجم عن قربها من الدول الجزرية النائية في منطقة المحيط الهادئ والتزامها تجاه هذه الدول، فقد استفادت جميع تلك الدول من سخاء شريك إقليمي.

وينبغي أن يصبح ذلك الإدراك جزءا دائما من الحكمة الجماعية لمجلس الأمن. وبالمثل، توجد في جميع مناطق العالم بلدان كبيرة تواجه تحديات إنمائية وتحديات لبناء الدولة وتحظى بالإدراك الإقليمي لكي تضيف حكمة للمناقشة. ويهدف توسيع مجلس الأمن إلى إدراك ذلك الفهم واستخدامه لمصلحة العالم.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): نظرا لأن إصلاح الأمم المتحدة سيحظى بالأولوية في جدول أعمال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن ما يدعو إلى الأسف هو أن التحضيرات لتلك المناسبة التاريخية تواجه احتمال أن يعطلها الجدل حول إصلاح مجلس الأمن، وخاصة توسيع عضويته.

وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تؤكد من جديد على التزامها باتباع نهج شامل حيال إصلاح الأمم المتحدة وتأييدها لهذا النهج. ونوافق على أن إصلاح مجلس الأمن أمر هام وتأخر كثيرا. ولكننا نود أن نؤكد على أن هناك العديد من الأوجه الأخرى لإصلاح الأمم المتحدة التي هي، بنفس القدر، جوهرية وبحاجة إلى اهتمامنا المماثل.

ومن وجهة نظر إجرائية، تؤمن إندونيسيا بأن اتباع النهج الاختياري المتبع حاليا تجاه التوصل إلى قرار يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن لا مبرر له على ما يتضح. وهو نهج لا يتسق مع توافق الآراء على المشاركة في المناقشة الشاملة بشأن إصلاح الأمم المتحدة التي اتفقت الدول الأعضاء على إجرائها من بداية المشاورات غير الرسمية في أيار/مايو. ولذا، فإن من شأن ذلك النهج أن يؤدي إلى تقويض الهدف الأساسي للإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا من أن يحول هذا النهج المتعجل انتباه قادتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأن يصرفهم عن مناقشة المسائل الهامة والملحة التي تشكل مصلحة ومصدر قلق للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وفي مشروع القرار الذي اقترحته مجموعة الأربعة، يستند تخصيص المقاعد الإضافية لكل منطقة إلى مجرد التوزيع الجغرافي، مع تخصيص عدد معين من المقاعد لكل منطقة. وبناء على ذلك، فإن الصيغة المقترحة ستعني وجود ستة أعضاء دائمين جدد وأربعة أعضاء غير دائمين جدد.

ونرى أن ذلك النهج الجغرافي يخاطر بالإفراط في تمثيل بعض المناطق ونقص تمثيل مناطق أخرى. وبالرغم من أن مشروع القرار المعروض علينا لا يحدد أي بلد على نحو

خاص، فإن من الواضح أن البلدان النامية تحظى بفرص قليلة للتمثيل النسبي. وبالتالي، هناك خطر إنشاء مجلس أمن غير منصف.

وعلاوة على ذلك، لا يوجد مؤشر إلى أن معايير العضوية الموسعة محددة أو مناسبة. وفي هذا الصدد، ما فتئت إندونيسيا، منذ بدء المداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن قبل أكثر من عقد، تذكر أن من المهم وضع معايير واضحة وموضوعية عند تحديد الترشيحات للعضوية.

وتمشيا مع دور المجلس وسلطته، تود إندونيسيا أن تؤكد على أن معايير تحديد العضوية الموسعة ينبغي أن تشمل، في جملة أمور أخرى، مساهمة بلد ما في صنع السلام وحفظ السلام، فضلا عن دوره في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. ويجب أن نضيف إلى ذلك الالتزام بالتعاون من أجل صون السلام والأمن في العالم، وهو ما يشمل دعم الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب. وفضلا عن ذلك، فإن مميزات بلد ما من الناحية الديمغرافية والتزامه القوي بالديمقراطية وحقوق الإنسان جديرة بالاعتبار.

ولا بد أيضا أن نقر بأن مفهوم السلام والأمن قد تطور، وأن نسلم بالعناصر الهامة للثقافات والحضارات. وفي الواقع، يتم الاقتراب من هذا المفهوم وتقييمه من منظور إمكانية تصادم الحضارات. ولا يمكن بعد الآن تجاهل تلك العوامل الثابتة.

وبالتالي يتضح أنه بدون التوصل إلى اتفاق يراعي تلك الوقائع التي لا يمكن إنكارها، فإن أي صياغة لتحديد عدد أعضاء مجلس الأمن تستند إلى مجرد التوزيع الجغرافي لن تؤدي سوى إلى مجلس أمن غير منصف. ولذا، فإن هذه الصياغة ستحظى بإمكانية إنشاء توازن غير مقبول في التمثيل، وخاصة من منظور الثقافات والحضارات.

وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أن آسيا، كما هو معروف على نطاق واسع بالفعل، تتألف من ٥٦ بلدا؛ وأن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم يقطنون في هذه المنطقة. وعلى نحو مماثل من حيث الأهمية، فإن آسيا موطن تنوع الثقافات والحضارات، بما فيها الحضارات الإسلامية.

وللأسف، فإن الاتجاه الحالي هو نحو نقص تمثيل آسيا. ولذلك السبب، فإن أي قرار بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن سيكون غير مناسب إذا لم تؤخذ في الاعتبار الكامل الوقائع السائدة في آسيا.

وتود إندونيسيا أن تؤكد على أن توسيع مجلس الأمن لا بد أن يستند إلى توافق الآراء، واستخدام المعايير المناسبة لتحديد الأعضاء الجدد. وخلاف ذلك، فإن العملية ستحدد على أساس مجرد التخصيص الجغرافي والعمليات الحسابية الرياضية التي ستعرض للخطر مبادئ الديمقراطية والعدالة التي تسعى الأمم المتحدة إلى التمسك بها.

وتأمل إندونيسيا أن يتم إنجاز مسألة توسيع مجلس الأمن بطريقة لا تنشئ انقسامات في الأمم المتحدة، إذ أن ذلك لن يفيد أي دولة عضو أو مجموعة من الدول. ويظل وفدي يحدوه الأمل أن يتم التمكن من التوصل إلى تسوية بين مختلف الاقتراحات قبل اجتماع قادتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على منحكم الفرصة لنا كي نناقش بتعمق مسألة إصلاح مجلس الأمن الحاسمة. إنه بالفعل أمر سيكون له أثر كبير على عمل مجلس الأمن، وعلى الأمم المتحدة بأسرها.

في الوقت الراهن، عُرض مشروع قرار وجرى تعميم مشروع قرار آخر، ومن المرجح أن يُعرض مشروع قرار آخر غدا. ومن دون الخوض في تفاصيل أي منها، أود أن أكرر بعض الآراء التي أعربتُ عنها مسبقا حول مسألة توسيع مجلس الأمن الهامة.

لا نجد من الضروري مطلقا زيادة عدد الأعضاء الدائمين، لأن مفهوم العضوية الدائمة يتنافى مع مبدأ المساواة في السيادة، وهو الأساس المتين الذي بنيت عليه المنظمة. إننا نود حقا أن نرى مجلس أمن أكثر تمثيلا يعبر بصورة أفضل عن العضوية الحالية للمنظمة. ونشعر أنه ينبغي لنا أن نزيد بصورة مناسبة عدد المقاعد غير الدائمة كي نجعل المجلس أكثر تمثيلا.

وينبغي لمعايير العضوية أن تكون معقولة ويمكن الوفاء بها كي تستطيع غالبية كبرى من الدول الأعضاء الحصول على مقعد في مجلس الأمن. وفرض شروط صارمة من شأنه أن يؤدي إلى الانتقائية، التي لن تمكن في الواقع سوى عدد ضئيل من الدول الأعضاء من الانضمام إلى المجلس.

ومن جهة أخرى، سيكون من المرغوب فيه أكثر إذا سعى كل عضو في المنظمة إلى الحصول على عضوية مجلس الأمن لو آمن بأن هناك دورا يمكنه الاضطلاع به. أليس من الأفضل أن يمثل العضو نفسه بدلا من أن يمثله عضو آخر؟ علاوة على ذلك، إننا واثقون بأن كل عضو في المنظمة قادر على أن يمثل إقليمه هو، عندما يتعلق الأمر بذلك. وبعد أن قلنا ذلك، نحن مستعدون لقبول عضوية غير دائمة مرنة قابلة للتجديد، مما يتيح للدول الأعضاء أن يعاد انتخابها إذا رغبت هي وأقاليمها في ذلك.

صحيح أننا ركزنا كثيرا جدا على هذا البعد بالتحديد من عملية الإصلاح، وربما على حساب أبعاد أخرى. لكنه جانب مهم وله صلة مباشرة بالأداء الوظيفي للمنظمة. وقد استغرقنا وقتا طويلا للوصول إلى ما نحن عليه. وهذه فرصة لا يجوز لنا أن نضيعها.

السيد ستاغنو أوغارت (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة عن إصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن المسألة التي ننظر فيها تتسم بالأهمية، فإننا مقتنعون بأنه لا يمكن إتمام إصلاح مجلس الأمن من دون عملية تنشيط شاملة للجمعية العامة، جهازنا التشاوري والتمثيلي الرئيسي.

أود أن أسجل رسميا اعتقادنا أن مجلس الأمن يتطلب إصلاحا شاملا من شأنه أن يمنح المجلس الشفافية والديمقراطية والتناوب والفعالية، وأن يمكّنه من العمل نيابة عن جميع الدول الأعضاء وفقا لأحكام الميثاق.

وفي ذلك الصدد، نرحب بهذه الفرصة للتعليق على المقترحات المعروضة علينا، لا سيما مقترحات مجموعة الأربعة ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وعلى رغم أن لتلك المقترحات نهجا مختلفة، لكن هناك أيضا نقاط التقاء هامة نؤمن بأنها ينبغي أن تشكل أساسا للسعي إلى حلول تحظى بتوافق الآراء تتطابق مع أفضل مصالح جميع الدول الأعضاء. ونقاط الالتقاء تلك تستحق دراسة وتفكيرا مستفيضين.

إن الآثار المترتبة على أي إصلاح لمجلس الأمن عميقة جدا سواء داخل المنظمة أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتتطلب وقتا كافيا للنظر فيها وتحليلها. وكما قال الأمين العام في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“، ”إنه لا سبيل إلى النهوض بقضية الحرية الأفسح جوا إلا بالتعاون العالمي الواسع والعميق والمتواصل بين الدول“ (A/59/2005، الفقرة ١٨).

لقد ركزت أغلب مناقشاتنا عن مجلس الأمن على مسألة توسيعه. ونؤمن بأن ذلك ليس كافيا، نظرا للفرصة المتاحة أمامنا لنكون أكثر طموحا، ونتجاوز التعديلات ونتوصل إلى توافق جديد في الآراء يتصل بالصيغة التي على المنظمة أن تواجه بها تحديات اليوم.

وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن الأمن الجماعي أمن الكل ومن جانب الكل وللكل. ونتقبل حقيقة أن جميع الدول الأعضاء، وفقا للفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، تباحثت حول مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ونسلّم بأن المجلس يعمل نيابة عن الجميع في تأدية الوظائف التي تفرضها عليه تلك المسؤولية. لكن ينبغي لنا أن نركز على ذلك التفويض حتى تكون أعمال المجلس تعبيرا عن الكل ومن جانب الكل وللكل.

ونؤمن بأن علينا في هذا الجهد الجماعي لإصلاح مجلس الأمن ألا نفوت أي فرصة في الحد من استخدام حق النقض، بما في ذلك هدف تصفيته النهائية. وكخطوة أولى، نؤمن بأن من الضروري المضي نحو وضع قيود على استخدام حق النقض من خلال إجراء تعديلات محددة على الفقرة ٣ من المادة ٢٧ مثل حظر استخدام حق النقض في ما يتعلق بمسائل مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. وإن ضميرنا لا يسمح لنا بأن نأخذ أي مسار آخر. وكما ذكر الأمين العام في تقريره،

> ”ليس من الصواب، عندما يواجه المجتمع الدولي إبادة جماعية أو انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، أن تقف الأمم المتحدة موقف المتفرج وتتركها تتطور حتى النهاية“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٤).

وما لم نسهب في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، فإننا لن نكون ننفذ إصلاح مجلس الأمن وإنما مجرد توسيعه، ومجرد تعديله. إن ديمقراطية المجلس وشفافيته وخضوعه للمساءلة أمور تعتمد بالدرجة الأولى على أساليب العمل. لذا فإننا بحاجة إلى إعداد مشروع قرار أو مرفق لمشروع وثيقة ختامية لرئيس الجمعية العامة يتضمن تدابير واضحة ودقيقة ترمي إلى تطوير أساليب العمل تلك بصورة جوهرية. وإننا واثقون بأن كل الأطراف المهتمة بإصلاح مجلس الأمن ستساهم في هذا الجهد.

وكما ذكرنا في مرفق الوثيقة A/59/856 عن ”الأثر التعاقبي“، تؤمن كوستاريكا بأن من الضروري دراسة هذه المسألة بجدية، لأن أي توسيع في ”الأثر التعاقبي“ يمكن أن يؤثر على الإحساس بالملكية الجماعية التي تكمن بالضرورة في أساس الأمم المتحدة. وإذا أردنا أن تكون إجراءات الأمم المتحدة انعكاسا للكل ومن قبل الكل ولصالح الكل، فعلينا أن ننهي ”الأثر التعاقبي“ ونتجنب أي مبادرة قد توسع نطاق تطبيقه. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نعتمد ضمانات مناسبة لمواجهة ”الأثر التعاقبي“ بقصد القضاء عليه تدريجيا.

بالانتقال إلى المقترحات المعروضة علينا، ينبغي لي أن أذكر بعض شواغلنا ومخاوفنا التي سبق أن أُعرب عنها، في ما يتعلق بمحتوى مشروع القرار A/59/L.64 والإجراءات الواردة فيه.

عندما درسنا المقترحات الساعية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيه، فإننا عجزنا عن التوفيق بين إنشاء أعضاء دائمين جدد والدعوات إلى توفير قدر أكبر من الديمقراطية والتناوب. ويمكن أن يصبح المركز الدائم موقعا ذا امتياز لا يستجيب استجابة وافية بالغرض إلى الدعوة العالمية إلى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية والتناوب والشفافية. والمركز الدائم لا يعزز المساءلة بالنسبة إلى الذين يبقون مجمدين في

مواقفهم. وكما لاحظ وزير الشؤون الخارجية والعبادة في كوستاريكا، السيد روبرتو توفار فاجا، في مثول أمام برلماننا:

”ثمة شيء ما يناقض طبيعة كوستاريكا هنا – وأنا موقن أنني أتكلم بالنيابة عن كل شخص تقريبا. من صميم طابعنا الوطني أننا لا نجد أن من الطبيعي التصويت لفرد أو بلد طيلة أجيال وأجيال .... الدولة التي لا تطلب إعادة الانتخاب هي في حاصل الأمر دولة ليست مساءلة وليس لديها ما تقلق بشأنه“.

وعلى أساس هذين المبدأين الأساسيين، مبدئي الديمقراطية والتناوب، تقيم كوستاريكا الآراء في أن توسيع مجلس الأمن من شأنه أن ينشئ مقاعد جديدة خاضعة لانتخابات دورية وللمساءلة. هنا، ترى كوستاريكا أن من الممكن إنشاء مقاعد غير دائمة جديدة لها مدة عضوية أطول والسماح بإعادة انتخاب على نحو فوري لأعضاء المجلس الخارجين في سياق إصلاح المادة ٢٣ من الميثاق، شريطة توفر الضمانات الضرورية لكفالة الديمقراطية والتناوب والمساءلة الواجبة رهنا بإرادة المجموعات الإقليمية وبما يتفق مع معاييرها. وعلى وجه التحديد نلاحظ أن مدة عضوية لا تستغرق سوى سنتين قصيرة جدا من ناحية الذاكرة المؤسسية للأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن.

وإذ أتناول إجراءات زيادة عدد الأعضاء الدائمين أود أن أعلق على حالتين نهتم بهما على نحو خاص ونعتقد أن من اللازم النظر فيهما بتعمق قبل الشروع في مسعى على قدر كبير من الغموض. يتعلق الشاغل الأول بإطلاق عملية انتخابية لا نهاية لها، عملية لا تحديد فيها لعدد جولات الاقتراع في الجمعية العامة لاختيار الدول التي من شأنها أن تستمتع بامتيازات شغل المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة. ومن الممكن نظريا أن تشغل جميع المقاعد بالاقتراع الأول، ولكننا بحاجة إلى التحلي بالمسؤولية والنظر في جميع التصورات الممكنة أو المحتملة. وفي ذلك الصدد دعوني أذكر بأنه لم تشغل جميع المقاعد في جولة واحدة إلا في ٢٧ من ٥٩ انتخابا أجرتها الجمعية العامة لشغل المقاعد غير الدائمة. وفي الانتخابات الـ ٣٢ الأخرى تطلب الأمر أن يجرى في المتوسط أكثر من ١٣ اقتراعا. وفي ١٩٥٥ جرت ٣٦ جولة، وانتهت العملية باتفاق بين الأطراف على تشاطر مدة العضوية. وفي ١٩٥٩ أجري ٥٢ اقتراعا، وانتهت العملية، مرة أخرى، باتفاق بين الأطراف بتشاطر مدة العضوية. ومن زمن قريب، في ١٩٧٩، بعد إجراء ١٥٥ اقتراعا، انسحب المرشحون وتمت الموافقة على مرشح ثالث لشغل المقعد غير الدائم الذي كانت الجمعية العامة بصدده.

هنا من المهم التأكيد على نقطتين. أولا، في الانتخابات لشغل المقاعد غير الدائمة لا يؤثر بالضرورة عدد الاقتراعات في مشروعية ومصداقية المرشحين. وتكون الانتخابات للعضوية الدائمة مختلفة تماما. ونرى أنه إذا لم ينجح مرشح في تأمين التأييد اللازم لشغل مقعد دائم إلا بعد اقتراعات عديدة – مع تنامي التأييد صوتا بعد صوت وجولة إثر أخرى – ضعفت المشروعية والمصداقية اللازمتان له لشغل مقعد دائم. وبخلاف الحالات التي ذكرتها، حيث كان من الممكن تحقيق نتيجة عن طريق انسحاب الدول المرشحة أو عن طريق الاتفاق على تشاطر مدة العضوية، لا يمكن لدولة أن تنتخب لشغل مقعد دائم إلا إذا أصرت وكسبت نتيجة الإعياء العام أو انسحبت — في هذه الحالة نحتاج إلى أن نقرر ما الذي نفعله حيال المقعد الشاغر أو المقاعد الشاغرة.

وشاغلنا الثاني يتعلق بإمكانية الترشيحات المنفردة من منطقة من المناطق. إذا أريد أن يرشح مرشحون على

المستوى الإقليمي يجب على كل منطقة أن تكون لديها الفرصة للسعي إلى تحقيق توافق الآراء. إن انعدام التأييد من المجموعة الإقليمية من شأنه ألا يتفق مع المنطق والروح الكامنين خلف مبدأ التمثيل الإقليمي. والفقرة ٢ من مشروع قرار مجموعة الأربع لا توفر سوى نافذة فرصة أسبوع واحد لتقدم دول أخرى مرشحيها، ولا تسمح الفقرة ٣ (أ) إلا بـ ١٢ أسبوعا بين بدء العملية والتاريخ المحتمل للانتخاب. ذلك يجب تصحيحه لضمان أكبر مشاركة ممكنة لكل منطقة وللزيادة القصوى لفرص الترشيحات فيما يتجاوز ترشيحات الدول بمفردها التي لم تحظ بالتأييد.

وأطمئنكم، السيد الرئيس، على أن وفد بلدي على استعداد لمواصلة أداء دور بناء في المفاوضات بقصد التوصل إلى حل بتوافق الآراء يكون مرضيا لجميع الدول الأعضاء. وإذا لم يحظ أي من الاقتراحات الراهنة، خلال المفاوضات القادمة، بالقبول بصفته نقطة بداية لحل متفق عليه ستكون كوستاريكا على استعداد لتقديم نموذج بديل يبعدنا عن الإجراءات المتطرفة ويخرجنا من المأزق الذي يتعلق بإصلاح مجلس الأمن والذي نواجهه الآن.

وأختتم بالاقتباس من الأمين العام:

”وفي عصر يسوده الترابط العالمي فإن وشيجة المصلحة المشتركة، إذا فهمت حق فهمها، ينبغي لها أن تربط بين جميع الدول...،

...“

”... العمل معا على أساس مبادئ وأولويات مشتركة – وهذا هو، في نهاية المطاف، ذات السبب وراء وجود الأمم المتحدة“. (A/59/2005، الفقرتان ٢ و ١٩)

نحن على ثقة بأن كل واحد منا سيتوفر لديه الصبر اللازم أحيانا في خدمة تلك المصلحة المشتركة.

السيد سالغيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم، السيد الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال الجمعية العامة هذه السنة التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى الأمم المتحدة. ونحن نجدد التزامنا القوي بالعمل من أجل التوصل إلى قرارات ناجحة وطموحة بشأن كيفية تكييف الأمم المتحدة مع القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بأمور منها الأمور المؤسسية.

والآن أركز على مسألة إصلاح مجلس الأمن التي نخاطبها اليوم. يمكنني أن أتوخى الإيجاز الشديد لأن الموقف البرتغالي معروف لدى الجمعية العامة. قبل اثنتي عشرة سنة أعلنت الحكومة البرتغالية أنها تؤيد توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، حتى يعكس على نحو أفضل عالم اليوم عن طريق إعادة التوازن في طابعه التمثيلي. في الماضي، في أكثر من مناسبة، أعربنا عن تأييدنا لقبول ألمانيا واليابان والبرازيل والهند في العضوية الدائمة. ومن المثبت في السجل أن البرتغال تؤيد تحسينا لعملية صنع القرار وأساليب العمل في مجلس الأمن.

مشروع القرار A/59/L.64 هو أول اقتراح ملموس خلال عقود من السنين لمحاولة المضي قدما بتحقيق هدف إصلاح مجلس الأمن وفقا للخطوط التي نادت البرتغال بها. وقرارنا بتأييد وبتقديم مشروع القرار كان الخيار الوحيد الذي كان متماسكا ومتسقا مع موقفنا السابق حيال هذا الموضوع. نعتقد أن مشروع القرار سيكون، إذا اعتمد، خطوة واسعة صوب نظام متعدد الأطراف يكون أكثر فعالية وتكون الأمم المتحدة في مركزه.

وفي الواقع، إننا نرى المزايا التالية في النص المعروض علينا اليوم. فهو يوفر فرصة تاريخية لانضمام البلدان النامية

إلى العضوية الدائمة للمجلس، وبذلك نضع حدا لعدم التوازن الذي ينبغي ألا يوجد بعد الآن. كما أنه يزيد فرص البلدان من جميع المناطق في أن تُنتخب لشغل المقاعد غير الدائمة. ويسمح بزيادة كبيرة في تمثيل أفريقيا، بما في ذلك من خلال تخصيص مقعدين دائمين للقارة الأفريقية، وهي مسألة تدافع عنها البرتغال دائما. وهو يتنبأ بأسلوب ديمقراطي لاختيار الأعضاء الدائمين الجدد عن طريق الانتخاب بالاقتراع السري. كما أنه يوسع دائرة الأعضاء الدائمين، ويسمح بوضع ثقافة عمل أكثر انفتاحا وأكثر تعاونا مع الأعضاء على نطاق أوسع في الأمم المتحدة. وهو يقر بأن حق النقض لن يُمارسه الأعضاء الدائمون الجدد. ويطرح مقترحات جيدة وهامة حول أساليب عمل المجلس، ويعزز تعزيزا كبيرا ومفيدا الشفافية والشمولية والشرعية في أعمال مجلس الأمن، مما يزيد من فعالية المجلس. ويشتمل أيضا على فقرة استعراضية، تضمن أن تخضع الإصلاحات التي سنعتمدها اليوم لعملية تقييم بعد ١٥ عاما من دخولها حيز النفاذ.

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسات الهامة للجمعية العامة. فمنذ عام ١٩٩٤، ما زالت هذه الهيئة تناقش عملية إصلاح مجلس الأمن، وعلى وجه التحديد في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ولعدة سنوات كان هناك اتفاق واسع على الحاجة إلى تكييف الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية مع السياق الدولي الذي بدأ يتطور بصورة كبيرة منذ إنشاء المنظمة في نهاية الحرب العالمية الثانية. والآن أمامنا فرصة لكي ننظر في تقديم مقترح هام ، ونبتّ فيه، من شأنه أن يؤدي إلى تبني أفكار مناسبة لعالم اليوم وإلى تحسين عمل الأمم المتحدة. فلنغتنم هذا الزخم ونجعل مسألة إصلاح مجلس الأمن حقيقة واقعة.

السيد يانييز – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الوفد الأسباني أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسات العامة للجمعية العامة لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهذا سيمكننا من النظر بدقة في المقترحات المختلفة التي عرضت علينا حتى الآن.

بالنسبة إلى وفد إسبانيا، أود قبل كل شيء التأكيد مجددا على أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي عدم معالجتها بوصفها عنصرا منعزلا عن العملية التي تؤدي إلى عقد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكما نفهم ذلك، وبالرغم من أن هذه مسألة ذات أهمية هائلة، فإنه من الضروري أن نتوصل إلى اتفاق بشأنها يحظى بأكبر دعم ممكن من الدول الأعضاء، كما ينبغي أيضا تلافي أن تطغى هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة على المسائل الموضوعية الأخرى التي يتعين حلّها في مؤتمر القمة، من قبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال برنامج إصلاح المنظمة.

معروض علينا، على أقل تقدير، أربعة اقتراحات ذات مراحل إنجاز مختلفة تهدف إلى البدء بعملية إمكانية إصلاح مجلس الأمن. أولا وقبل كل شيء، أمامنا الاقتراح الذي قدمه عدد من الوفود والوارد في الوثيقة A/59/L.64. ثانيا، أمامنا اقتراح الاتحاد الأفريقي، الذي أشار إليه ممثل الجزائر بالأمس في بداية المناقشة. ثالثا، أمامنا الاقتراح الذي عمّمته، في ٨ تموز/يوليه، البلدان التي تشكّل الاتحاد من أجل توافق الآراء. وأخيرا، قدم وفد مهم اقتراحات معينة لإصلاح مجلس الأمن، ونعتقد أيضا أنها جديرة بالدراسة الجدية.

إن القوة الأساسية الدافعة لاقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء تستلزم زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن المنتخبين، بما في ذلك جعل إعادة الانتخاب أمرا ممكنا. ويرتكز الاقتراح على ثلاث ركائز، ألا وهي المساواة، والمسؤولية،

والوحدة. وهو يؤكد على المساواة لأن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكّل الأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة، يمكن أن تحظى بفرص معززة جدا للوصول إلى مجلس الأمن وأن تؤثر فيه على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وهو يوفر المسؤولية، لأن إضافة أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن لن تؤدي إلى تحقيق المساءلة السليمة لجميع الدول الأعضاء: إذ نعتقد أن الطريقة الوحيدة لتعزيز مساءلة أعضاء المجلس تكون من خلال عملية تجديد الولايات عن طريق الانتخابات – وإعادة الانتخاب بصورة دورية حسب الاقتضاء – من قبل الجمعية العامة. وأخيرا، يؤكد الاقتراح على الوحدة، لأن هذا القرار الهام ينبغي ألا يُتخذ بطريقة ستزيد من انقسام المنظمة؛ ولكن ينبغي أن يتخذ من خلال توافق واسع في الآراء يقوم على أساسه مستقبل الأمم المتحدة.

إننا نعتقد أن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء له خصائص معينة ربما قد تكون مرضية للأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة. أولا، إنه اقتراح ديمقراطي، لأنه سيتم بموجبه انتخاب الأعضاء غير الدائمين الـ ٢٠ في المجلس بأسلوب منفتح وشفاف من قبل الجمعية العامة، وبذلك يحترم احتراما تاما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ثانيا، إن الاقتراح قابل للتكيّف، لأنه سيجعل من الممكن أن نراعي ظهور الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة من خلال عملية إمكانية إعادة انتخاب الدول الأعضاء. ثالثا، إنه اقتراح مرن، لأنه يمكن أن تضطلع كل مجموعة إقليمية بدور حاسم في ما يتعلق بظروف وأساليب مشاركة أعضائها، لكي يتمكن مجلس الأمن من التكيّف مع الحقائق المتغيرة في كل منطقة أو منطقة دون إقليمية.

لقد درسنا بدقة كبيرة مشروع القرار A/59/L.64، الذي قدمته مجموعة البلدان الأربعة والذي شارك في تقديمه ٢٩ وفدا. نحن نعرف أن هناك بلدانا تعتقد أنه، بسبب مساهماتها الهامة في المنظمة، ينبغي أن تُمثَّل باستمرار في مجلس الأمن، لأنه توجد حاليا فروقات شاسعة بين كون البلد عضوا دائما في المجلس وكونه دولة مضطرة إلى أن تتنافس مع الآخرين من أجل الحصول على عضوية غير دائمة لمجرد مدة سنتين بدون إمكانية إعادة انتخابها في الحال. وبالرغم من ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن نتفادى محاولة تصحيح هذا الوضع الشاذ بوضع شاذ آخر. وهناك بالفعل فروقات كثيرة جدا بين وضع الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في المجلس تزيد من تفاقم عدم التوازن هذا. لقد سبق لشتى المتكلمين في هذه المناقشة أن أشاروا إلى عيوب اقتراح مجموعة الأربعة وكذلك إلى النهج المقترح لتنفيذه. وأود أن أركز على عدد قليل من تلك المسائل.

أولا وقبل كل شيء، الاقتراح الذي قدمته مجموعة الأربعة يتوخى تغييرا جذريا في تركيبة مجلس الأمن بشأن نسبة الأعضاء الدائمين إلى غير الدائمين، جاعلا تلك النسبة متساوية تقريبا. ومن شأن تطبيق ذلك أن يجعل من المستحيل تقريبا على نحو ٨٠ دولة لم تتمتع في العقود الماضية بعضوية مجلس الأمن من الحصول عليها، لأن ١٨٠ دولة عضوا ستتنافس على المقاعد غير الدائمة وعددها مجرد ١٤ مقعدا.

ثانيا، إن استحداث مقاعد دائمة جديدة لن يساعد، عمليا في تحسين مشاركة غير الأعضاء في عمل المجلس. وما من طريقة أفضل للمشاركة في عمل المجلس من الحصول على فرصة حقيقية للانضمام إليه بصفة عضو غير دائم في وقت من الأوقات. ولا توجد وصفة أفضل لتحسين الخضوع للمساءلة من انتخاب أو إعادة انتخاب مرشح ما خاضع بصورة دورية إلى الإرادة السيادية للدول الأعضاء كافة. وفي ذلك الصدد، نود أن ننوه بأنه ينبغي تناول مسألة تحسين أساليب عمل المجلس بتعمق أكبر سواء على أساس مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية أو المساهمات الهامة من وفود

شتى، حيث أود أن أسلط الضوء على مساهمة واحدة منها هي الوثيقة التي عممتها سويسرا.

ثالثا، يناشدنا القرار ٢٩١/٥٩ عدم ادخار أي جهد لكفالة أن نتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء على كل المسائل الكبيرة المتصلة بمؤتمر القمة الذي سيعقد بمناسبة الذكرى السنوية الستين للمنظمة. وقد ناقشنا في عدة مناسبات ماذا يعني ''أوسع اتفاق ممكن''، نظرا لأنه من المتوقع أن يكون التوصل إلى توافق آراء بالإجماع بين الدول الأعضاء في غاية الصعوبة. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بأنه عندما اتخذت الجمعية القرار ١٩٩١(د-١٨) عن إصلاح مجلس الأمن، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، حظي النص بتأييد ٩٧ دولة عضوا، وعارضه ١١ عضوا وامتنع ٤ أعضاء عن التصويت. وبعبارة أخرى، حظي قرار زيادة عدد أعضاء المجلس من ١١ إلى ١٥ عضوا بأغلبية واسعة، بتأييد حوالى ٨٧ في المائة من الدول التي كانت أعضاء في الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا ننسى أن ذلك الإصلاح كان ذا نطاق أضيق من الإصلاح الذي تقترحه مجموعة الأربعة، إذ إنه لم يسع إلى استحداث أعضاء دائمين جدد.

ولدى النظر بترو إلى الحالة الراهنة، يجب أن نسلّم بأن المقترحات المعروضة علينا الآن لا يحظى أي منها بالحد الأدنى من التأييد المطلوب للإصلاح بموجب الميثاق، أي تأييد ثلثي الدول الأعضاء – ناهيك عن إمكانية الاقتراب من نسبة ٨٧ في المائة من عضوية المنظمة، التي من شأنها أن تضفي شرعية لا يرقى إليها الشك على قرار بهذه الأهمية البعيدة الأثر لمستقبل الأمم المتحدة.

وكما ذكرت، هذه أول مرة تعقد فيها الجمعية العامة جلسات عامة للنظر في مشروع قرار معروض رسميا بشأن هذا الموضوع – باستثناء مقترحات أخرى عممت بصورة غير رسمية. لذلك، فإننا لا نعتقد أنه سيكون من الحصافة التحرك بعجالة نحو تصويت يمكن أن يفضي، كما هو متوقع، إلى صدع خطير جدا بين الدول الأعضاء يمكن أن تترتب عليه عواقب حقيقية لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة إلى الخطوات التالية في عملية إصلاح المنظمة بأسرها.

لذلك نؤمن بأن رئيس الجمعية العامة يجب أن يواصل عقد مشاورات مع المجموعات المقدمة لمختلف الاقتراحات بهدف التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن على إصلاح مجلس الأمن، وبالتالي تجنب الانقسام في المنظمة. وبما أن الهدف هو إبرام اتفاق واسع النطاق في المستقبل، من الواضح أننا جميعا نطمح إليه، ينبغي لتلك المشاورات أن تستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الأساسية لإصلاح مجلس الأمن يمكن أن توفر إطار عمل يتضمن المواقف المشتركة بين مختلف الاقتراحات التي تم عرضها، رغم كل الأمور الأخرى.

باختصار، هذا المسعى لا يقصد منه بالضرورة تأخير اتخاذ القرارات. ما نريده جميعا هو أن يسود الحس السليم وضبط النفس حتى يمكن لنا أن نتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بأسرع ما نستطيع، وحتى يصبح مجلس الأمن، عقب إصلاحه، مجلسا أكثر كفاءة وشفافية وديمقراطية لصالح مقاصد الميثاق وأهداف كامل عضوية المنظمة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم، السيد الرئيس، على عقدكم هذه الجلسات العامة التاريخية في إطار البند ٥٣ من جدول الأعمال. لقد وجهتمونا بشرف وامتياز أثناء الدورة التاسعة والخمسين، ونحن واثقون بأننا، إذ نقترب من خاتمتها، ستكون نتائجها مثمرة ومنتجة تحت قيادتكم القديرة. وأود أيضا أن أعتذر لأنني لم أكن أنوي التكلم في هذه المناقشة. ولذلك سيكون معظم بياني مرتجلا، ويتعذر بالتالي تعميم نسخ منه.

هذه ليست مجرد مناقشة أخرى للجمعية بكامل هيئتها. لقد عرضت مجموعة الأربعة مشروع قرار تاريخيا يسعى إلى إصلاح مجلس الأمن بطريقة ما وعبر عملية يتسنى بهما تنشيط الجمعية العامة من خلال تطبيقات عملية وليس مجرد وعود، ومن خلال أعمال وليس مجرد مطامح. إن الجمعية العامة لا يمكن تنشيطها بالتمني، وإنما عن طريق الأفكار الجادة والتحلي بالإرادة في اتخاذ قرارات صعبة.

إن منتقدي مشروع القرار – وليسوا كثيرين – زعموا أننا تعجلنا في عرض الاقتراح، ولم نتوخ الشمولية في نهجنا وأن اتخاذ قرار بشأن المسألة يجب أن لا يتم إلا على أساس توافق الآراء. ومناقشة إصلاح مجلس الأمن ما انفكت تجري منذ أكثر من ١٢ سنة، والمسائل معروفة على نطاق واسع. وقد تكثفت تلك المناقشات في غضون السنة الماضية. وفي الأشهر الستة السابقة جرت عمليات تشاور مكثفة بصورة خاصة. وجوهر الاقتراح ناقشته مجموعة الأربعة مع كل مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء في نيويورك أو في العواصم. إن مشروع القرار لا يعد فحسب تتويجا للمناقشات التي جرت لفترة تزيد على عقد من الزمن، ولكنه أيضا خلاصة لمشاورات واسعة النطاق تراعي شواغل وآراء الجميع.

وأخيرا، فإننا بالمضي قدما، وبالدعوة إلى اتخاذ إجراء، قد أصغينا إلى نصيحة الأمين العام كوفي عنان، الذي أكد حقيقة لا تخلو من المنطق بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن، وأنه بالتالي، ينبغي للدول الأعضاء أن تبت في المسالة قبل حلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وبالمثل، فإن التأكيد المفرط على توافق الآراء لن يؤدي إلا إلى إرباك وتشويش المسألة. فباتخاذ القرار ٣٠/٥٣، قررت الجمعية العامة بوضوح تام أن شروط اتخاذ القرار بهذا الشأن هو الحصول على تأييد ثلثي الأعضاء. ورفع سقف الشروط الآن بصورة مصطنعة، كما حاول البعض في السابق، وجرت محاولات مؤخرا أيضا، ما هو إلا عمل اعتباطي لخدمة مصالح ذاتية.

إن منتقدي مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة سيصنعون خيرا لو تذكروا أن أساس هذا المقترح هو تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات، والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير الأمين العام ''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005). وهذا المقترح في الوقت الحالي هو الوحيد المعروض للتداول، ويراعي مصالح جميع المجموعات والمناطق، الكبيرة منها والصغيرة، داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو يضمن مكسبا أكيدا لكل دولة عضو. وأما المقترحات الأخرى فهي تسعى إما إلى المحافظة على الوضع القائم، أو الاعتراف بجدوى توسيع المجلس في فئتي العضوية ولكن على أن يكون التوسيع ضيقا ومقيدا، بدون توضيح القصد من ذلك أو مضمونه.

والأهم من ذلك أن مقترح مجموعة الأربعة يسعى إلى تغيير هيكل مجلس الأمن، وهو هيكل بائد، أخذ يعمل ضد مصالح البلدان النامية التي تمثل غالبية أعضاء المنظمة. ولن يكون ممكنا تغيير سياسات المجلس وثقافته السياسية إلا من خلال تغيير هذا الهيكل، والخروج من الحلقة السحرية المتمثلة في الأعضاء الدائمين.

إننا لا نسعى إلى أن ننقش في الصخر إصلاحات تبقى ثابتة. فالعكس هو الصحيح، لأننا أدخلنا حكما بشأن الاستعراض، بحيث سيكون الأعضاء الدائمون عرضة للمساءلة عن أدائهم. وإذا ما وجد الأداء غير مرض للأعضاء على نطاق واسع، سيكون ذلك مدعاة لإجراء التغيير. وبعبارة أخرى، فإن الجمعية العامة، التي نسعى إلى تنشيط

عملها، ستظل صاحبة القرار بالنسبة لعملية الإصلاح الجارية.

وقد كان هناك جدل دائما بأن إصلاح مجلس الأمن سيلقي بظلاله على مسائل حاسمة أخرى تضمنها تقرير الأمين العام. ولكن الحقائق تنافي ذلك. فنحن لم نقدم مشروع القرار أثناء النقاش على الوثيقة الختامية، وكغيرنا من الوفود، انخرطنا بكل نشاط في الحوار. ومسألة التنمية لم يضعف مركزها، بل كانت وستبقى في محور الاهتمام. ونحن مستعدون للذهاب حتى النهاية في ما يخص هذه المسألة تضامنا منا مع البلدان النامية.

إن نموذج وعملية إصلاح مجلس الأمن اللذين التي نقترحهما سوف يكون لهما أثر إيجابي على مجمل الإصلاحات من خلال تعزيز الجمعية العامة، وإزالة، أو على الأقل الحد من الشواغل بشأن التشريع غير العادل أو الاستخدام غير النزيه لحقوق الإنسان. والنماذج البديلة لا توفر مثل هذا التكافل. وقد تعبنا من التأخير المصطنع كما تعب الآخرون من وضع المواعيد النهائية المصطنعة.

وأود أن أتناول بعض الحجج التي استمعنا إليها بالأمس، ولا سيما اليوم. إن منتقدينا يودون تحويل الدائرة إلى مربع في لعبة حسابات تقليدية. فهم يريدون تعزيز كفاءة وسلطة مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله، ولكن بدون كسر الدائرة السحرية المتمثلة في الخمسة الدائمين. والكفاءة ليست مفهوما حسابيا أو إداريا، بل هي نتيجة لكمال وعدالة القرارات. والسلطة تنبع من القبول الواسع النطاق بقرارات ينظر إليها على أنها قرارات نزيهة وعادلة. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون إضافة أعضاء دائمين جدد. وكيف يمكن تحسين أساليب العمل بدون ولاية لأعضاء دائمين جدد يعملون على هذا التحسين وبدون مساءلتهم إذا لم يفعلوا؟

إن القيام بعمل حازم بعد دراسته ومناقشته بعناية يعتبر علامة عدم نضوج، وسمة من سمات الصبا ونفاذ الصبر سعيا إلى التغيير. وأما التأجيل وعدم القيام بشيء فربما يعتبر علامة على النضوج، ولكنه في آن معا علامة على الشيخوخة والعجز. وفي هذه الحالة، فإن النضوج يعد ضمانة لتوافق الآراء.

وموقفنا المؤيد لتمثيل أفريقيا هو على نفس الدرجة من التصميم، والفرق الوحيد أننا لا ننحرف عندما يتعلق الأمر بعضوية أفريقيا الدائمة.

ويقول منتقدونا إنه نظرا لاحتمال أن يصطدم الإصلاح الذي نقترحه باستخدام حق النقض من جانب بعض الأعضاء الخمسة الدائمين، فهو سينتهي إلى طريق مسدود. ولكننا نعتقد أن قرارا يتخذ ثلاث مرات بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة لا يمكن نقضه سياسيا. فلسنا أمام طريق مسدود بل أمام عقبة يمكن اختراقها، وبعد تجاوز الطريق المسدود، الذي كدنا نصل إليه، سيتم إنعاش وتنشيط الجمعية العامة بوصفها أقوى هيئة عالمية في الأمم المتحدة. ويضيف منتقدونا أن نموذجهم للإصلاح أفضل لأن له حظ أكبر في أن يحظى بمصادقة الخمسة الدائمين. ولكنه لهذا السبب بالذات سيكون أسوأ بالنسبة للجمعية العامة.

وفي نقاش مع أصدقاء من الاتحاد الأفريقي قبل بضعة أسابيع، اقتبست قولا لأحد مفكري القرن التاسع عشر، وكان مؤيدا للإصلاحات الراديكالية، عن الإصلاح الذي يسمح به المنطق ولا تسمح به الشرطة. إن منتقدينا يعرضون علينا أصلاحا تسمح به الشرطة ولا يسمح به المنطق. ومنطقهم هذا يستعصي على الفهم. وقد تحدث الرئيس ترومان عن المقاصد النبيلة للأمم المتحدة. ولكن، كما تظهر وثائق مؤتمر بوتسدام، فهو أيضا الذي شرع في الحرب

الباردة. ولا عجب إذا أن منتقدينا هم في النهاية الذين يمتدحون القيصر. وأما نحن فنستمر في دفنه.

ومن الواضح تماما أن منتقدينا يستمرون في تأييد هيمنة هيكل السلطة القائم. إنهم يتحدثون عن أخلاقيات الأمم المتحدة والانتخابات الوطنية، التي لا يحتاج أعضاء مجموعة الأربعة دروسا عنها. ووفقا لما يقوله المنتقدون، فإن وجود أعضاء دائمين مع حق النقض، وأعضاء دائمين بدون حق النقض، وأعضاء غير دائمين، سيشكل ثلاث طبقات لا يمكن إدارتها، وفي حقيقة الأمر لن تكون متساوية. ولكن استمرار هيمنة الخمسة الدائمين والعشرين عضوا المقترحين من غير الأعضاء الدائمين سوف يشكلون على ما يبدو عائلة واحدة سعيدة متساوية الأفراد.

وطبقا لهذا المنطق، فإن البلدان الصغيرة التي اشتركت في تقديم مشروع القرار لا تعرف مصلحتها. إن دولة صغيرة تنتخب مرة كل ٤٠ عاما تعد ممثلة، ولكن الدولة الصغيرة تلك التي ستستفيد من اتساع أفق السياسات والمجال السياسي، والتي ستشارك كل يوم في الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، فإنها لن تحصل على أي تمثيل وفقا لهذا المنطق. ووفقا لهذا المنطق أيضا، فإن انتخابات لا تتم في أعقابها مراجعة سجل الأعضاء غير الدائمين تعد مساءلة، وأما الاستعراض الدقيق الذي يخضع الأعضاء الدائمين الجدد للمساءلة، فهو يمثل غيابا للمساءلة.

إن أكثر ما يثير الدهشة هو عملية إعادة التفسير الكاملة لإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. فعدم اشتمال مقترح مجموعة الأربعة على مقعد غير دائم إضافي واحد جعل مقترح مجموعة الأربعة لا يتماشى تماما مع مواقف الاتحاد الأفريقي. فمجموعة الأربعة تقول إن مسألة حق النقض ينبغي أن تناقش بعد ١٥ عاما، والاتحاد الأفريقي يقول إنه ينبغي مناقشتها الآن. ولكن منتقدينا يقولون إن الاتحاد الأفريقي ليس ملتزما على الإطلاق بمسألة حق النقض، أي أنه في الحقيقة لا يريد حق النقض بل يريد شيئا مغايرا تماما. وهذا بالتأكيد إعادة تفسير لتوافق آراء إزولويني وإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، وهو ادعاء بمعرفة ما في عقول الاتحاد الأفريقي أكثر من الاتحاد الأفريقي نفسه.

وفضلا عن ذلك، إذا تم اقتراح الحضور المستمر – وأنا لا أحسن عرض الإحصائيات جيدا، وربما لا أجيد الحساب كأعضاء حركة الاتحاد من أجل توافق الآراء – فإن الأثر الحسابي على المقاعد الأخرى سيكون حينئذ أكثر سوءا حتى من الناحية الحسابية من ذلك الأثر الناجم عن مقترح مجموعة الأربعة. وليس من حاجة إلى تكرار تأكيد ذلك، حيث أنه في أية حال، سيكون الأثر السياسي أسوأ بكثير لأن ذلك لن يوسع المجال السياسي ولن تكون هناك مشاركة في الهيئات الفرعية لمجلس الأمن.

وقد وجه أحد بلدان الاتحاد من أجل توافق الآراء ''تحذيرا'' الى مجموعة الأربعة. ولسنا ندري إذا كان ذلك إشارة إلى خطر ينبغي تجنبه أو تهديدا ينبغي الإذعان له. وعلى أية حال، فإن ذلك المنطق المجرد تماما من الأنانية والمجدي يكتسي لباس الغياب الكامل لأية طموحات وطنية والحرص العميق على الصالح العام لمجموع الأعضاء.

إن أحد الأعضاء الخمسة الدائمين قال أيضا إنه يود أن يرى ٢٠ عضوا أو أكثر في مجلس الأمن. وجل ما أردت أن أشير إليه هو التطابق الحسابي الصارخ.

وقد قيل أيضا إن مركز الخمسة الدائمين ينبغي ألا يضعف. وكنت أتصور أن هذا هو بالتأكيد بيت القصيد، حيث ينبغي لنا أن نضعف مركز الخمسة الدائمين من خلال إضافة مقاعد دائمة جديدة لكي نكسر الحلقة السحرية ونتوصل إلى قرارات تحظى بقبول غالبية كبيرة لدى مجموع الأعضاء.

وقال عضو دائم آخر إن هذا سيكون مثيرا للانقسامات – وقالت الشيء ذاته كذلك مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء – إذ ينبغي التوصل الى اتفاق يستند إلى قاعدة عريضة. والآن، كيف لنا أن نعرف إذا كان الاتفاق يحظى بتأييد أغلبية كبيرة؟ بطبيعة الحال، إن اتفاقا يحظى بتأييد قاعدة عريضة ليس طيف خيال. بل يجب أن يتقرر من خلال عملية تصويت تبين ما إذا كان هناك تأييد واسع أم لا.

وذُكر أيضا أن هذه القرارات تتطلب تأييد ثلثي أعضاء الجمعية. ونحن نتفق مع ذلك تماما. وهذا بالضبط ما نقترحه، حيث أن قرارا مشابها يتعلق بتغيير الميثاق وبتغيير هيكل مجلس الأمن يتطلب تأييد ثلثي مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد قيل إن هذا ينبغي له أن يكون جزءا من صفقة، ولكن، كما نصحنا الأمين العام، فإن الصفقة لا تعني عدم اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في حال عدم وجود توافق في الآراء، أو عدم اتخاذها في تاريخ مبكر. وفي الواقع، فإن النصيحة الواضحة هي أن القرارات بشأن قضية أساسية كهذه ينبغي أن تتخذ في تاريخ مبكر، وذلك بالضبط من أجل التعاون، الذي أشرت إليه آنفا، مع الجوانب الأخرى لإصلاح مجلس الأمن.

وقيل كذلك عن وجوب ضمان الفعالية، ولكن أعود إلى ما قلته آنفا وهو أن الفعالية ليست ثابتا حسابيا. بل الفعالية، مرة أخرى، هي مسألة متعلقة بكمال القرارات التي تساهم فيها البلدان النامية وغيرها وبمقبولية هذه القرارات. هذا ما يجعل الهيئة فعالة، وليس الحساب أو الإدارة.

وبالمثل، قيل إن الدول التي لديها القدرة هي التي ينبغي أن تكون هناك. ولكن من هو الحكم الذي سيقرر ما إذا كانت الدولة لديها القدرة؟ إنها الجمعية العامة بالتأكيد. وإلا، من سيقرر ما إذا كانت الدولة لديها القدرة؟ وعلى أية حال، لو أن المعايير المقترحة الآن قد اعتمدت في عام ١٩٤٥ لما كان نصف الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس موجودا هناك.

وفي الختام، أظن أن عضوا دائما قد قال إن مشروع القرار هذا لن يعزز الأمم المتحدة وبالتالي، حث الجمعية العامة على رفضه والتصويت ضده. إن الجمعية العام ينبغي لها أن تحسم أمرها. فهل هي تريد تنشيط عملها؟ لأنها إذا كانت تريد ذلك، فالخيار واضح تماما: ينبغي لها أن تجري التصويت لا أن تعمل بتوافق الآراء. وينبغي لها أن تجري التصويت، وأن تصوت تأييدا لمشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة.

وأخيرا، أريد أن أعود إلى النقطة التي بدأت بها، وهي ما يقال عن مجموعة الأربعة بأنها تمضي مهرولة بمشروع قرارها بعجالة زائدة. ولكن من الواضح تماما، كما بينت، أن الحقيقة هي عكس ذلك. لقد عملنا بكل مثابرة مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية من أجل حزمة إصلاحات نعتقد أنها ستخدم مصالح الجميع. وقد احترمنا رغبات الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، اللذين حثانا على تقديم مشروع القرار بعد مؤتمري القمة في ليبيا وسانت لوسيا. وسنستمر في المفاوضات والاتصالات مع هاتين المجموعتين غدا وفي الأيام المقبلة – وفي يوم السبت ويوم الأحد – تمشيا مع روح بيان بروكسيل وإعلان لندن، ومع سائر الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية.

ولكننا إذ نفعل ذلك، نناشد أشقاءنا في الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، أن يقدموا دعمهم وتفهمهم لجهدنا المشترك كي نعطي البلدان النامية مكانها الملائم والمشروع في أعلى درجات صنع القرار في الأمم المتحدة، وهو ما حرموا منه حتى الآن. ونناشد أيضا جميع الدول

الأعضاء اغتنام هذه الفرصة النادرة لكي تعلن بدء الإصلاح والتغيير الذي نؤمن بضرورته إذا أريد للأمم المتحدة أن تمثل تعددية أطراف فعالة وحقيقية بكل ما في الكلمة من معنى، وقد أقنعتني بيانات اليوم بذلك أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر الذي سيتكلم ممارسا حق الرد.

اسمحوا أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، لا تزيد البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد عن ١٠ دقائق في المرة الأولى وعن خمس دقائق في المرة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بعلى (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): نظرا لتأخر الوقت سيستغرق بياني أقل بكثير من الدقائق عشر التي سمحتم بها.

لقد اتخذ ممثل ألمانيا مؤخرا موقفا غير لائق من موقف الجزائر. ويبدو أنه الوحيد الذي لم يتفهم هذا الموقف، وأنه يرغب في إثارة الارتباك بشأنه. وبالتالي سأؤكد من جديد ما قلته بالأمس في هذه القاعة. وأرجو بعد أن أقدم هذه الإيضاحات ألا تبقى أية أسئلة أخرى لدى ممثل ألمانيا.

كما يعي ممثل ألمانيا، فإن الجزائر أدت دورا رئيسيا في المبادرة إلى استهلال مشروع قرار الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمة سرت وصياغته واعتماده، وقد أيدته الدول الأفريقية وسيقدم رسميا يوم غد. ومشروع القرار ذاك على ما يبدو لا يستسيغه ممثل ألمانيا وهو يرغب في أن تؤيد أفريقيا مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة حتى ولو كان ذلك سيعني انقسامها على نفسها. ولكن أفريقيا لم تكن منقسمة أبدا، بل أنها أدهشت باقي العالم باعتماد موقف مشترك، وجاءت إلى هنا موحدة لكي تدافع عن هذا الموقف في الأمم المتحدة. إن مشروع أفريقيا هو مشروعنا، وكما قلت يوم أمس، نحن لا يمكننا أن نؤيد أي مشروع غير هذا المشروع.

وأرجو أن يجيب هذا التوضيح بشكل نهائي على أية أسئلة قد تكون لدى ممثل ألمانيا.

ويعتبر وفدي أن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة غير مقبول على الإطلاق ولا يتماشى مع المصالح والأماني المشروعة لأفريقيا، كما وردت في إعلان إزولويني، وتم تأكيدها في سرت. والجزائر، بخلاف بلدان معينة أخرى مستعدة لتقديم كل التنازلات من أجل تحقيق طموحات تكاد تصل إلى حد الهوس، غير مستعدة لقبول مقاعد دائمة بأسعار مخفضة، وأكرر بأسعار مخفضة.

ولهذا، سيصوت وفدي ضد مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة إذا طرح للتصويت، وهو يدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الأفريقية، إلى التصويت ضد ذلك النص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير. وأعتقد أنه علينا أن نستمر في المشاورات بشأن هذه المسألة. وسوف أبلغ الجمعية في أقرب وقت ممكن ما هي الخطوة التالية التي سنتخذها.

بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من هذه المرحلة من النظر في البند ٥٣ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستعقد جلسة عامة بعد ظهر يوم الخميس، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لاستئناف النظر في البنود التالية من جدول الأعمال: البند الفرعي (ز) من البند ٥٦ من جدول الأعمال ”التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا“، بغية البت في مشروع القرار

A/59/L.16/Rev.1؛ والبند الفرعي (ب) من البند ٨٥ من جدول الأعمال ”مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“، بغية البت في مشروع القرار A/59/L.63؛ والبند الفرعي (ب) من البند ١٠٥ من جدول الأعمال ”مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية“، بغية البت في مشروع القرار A/59/L.65؛ والبند ١١٣ من جدول الأعمال ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“، بغية البت في مشروع القرار A/59/L.66.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.